

فاضل امیرچلبی علی اعجامی

۹۲۰

~~۹۰۰~~

~~۸۸۸~~

۹۱۹

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله فهذه اشارة الى المسائل في الكتاب الكافية بناء على تاخير الديباجة
عن تدوينها او في الذهن بناء على تقدم عليه قوله ههنا النقض يمكن ان
يقال انه لما صدّر رسالته بالتسمية فقد صدّرها بالحمدلة ايضا لان
الحمد عند المحققين اظهار الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظ الحمد ههنا للنفي
قوله من حيث انه كتاب والتقييد بالحيثية الى ان هذا الكتاب في نفسه
ككتب السلف قوله جزء من افراد الكلام اى اما كون افراد الكلمة
جزء من افراد الكلام فمثل زيد قائم فانه مركب من كلمتين واما كون
مفهومها جزء من مفهومه فلما يعرف الكلام بما تضمنه كلمتين والحق
ان يكون افرادها جزء من افراده لا دخل في تقديمها على مفهومه
فليتأمل قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع يدل عليه تصغيره على
كُلَيم لان المفرد يصغر لا الجمع وقولهم احد عشر كلما لان مميز احد عشر
مفرد لا جمع قوله ولا منافات بينهما جواب سوال مقدر وهو ان
الجنس يقع على الكثرة والوحدة ينافيه فكيف يجتمعا وحاصل
الجواب ان المراد الوحدة الجنسية لا الوحدة الشخصية حتى يكون
منافيا قوله اذ ليس من مقولة الحرف لان هذا التعليل لعدم كون المنوي
لفظا حقيقة يعني ان اللفظي الحقيقي من مقولة الصوت والحرف
والمنوي ليس كذلك فلا يكون لفظا حقيقة واما قوله ولم يوضع
اللفظ فلا دخل له في هذا التعليل فليتأمل قوله ولم يوضع له لفظ

حتى يكون

حتى يكون احكام اللفظ على ذلك اللفظ الموضوع مجراه لا عليه فهذه
الكلام لا حكام اجرائهم الاحكام على المنوي قوله لانه لم يقصد الوحدة
حتى لو صدق الوحدة يخرج لبعض الكلمات عن التعريف كعبد الله
علما لانه ليس لفظ واحد قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا خرج الالفاظ
الدالة بالفعل فان قلت اورد الفاء ايذانا بان السوال ناش على سبق قوله
قوله فان قلت قد اناقش فيه بعض من قرأ على هذا الكتاب الذي
جودة عقله ولطف طبعه ساقني الى التحشية اللهم احفظه عن الافات
وارفعه على ارفع الدرجة بان مورد هذا السوال قوله مفرد فلم قدم
عليه اجيب عنه بان يكون انما قدم لكون منشائه جواب السوال
الاول وهو كون المعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره قوله بانه ليس
ههنا اى مقام نقض التعريف بالالفاظ والكلمات قوله كلفظ الاسم
مثلا الاسم موضوع لمفهوم ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة وهذا المفهوم صادق على زيد وعمرو وبكر بل على الاسم
وكذا غيره قوله ان هذا الحكم اى الجواب بانه موضوع بازاء المفهوم
الكلي قوله لكن الموضوع هذا الكلام يستدعي الكلام على وجه يزيل الابهام
يحصل المراد فاعلم ان الوضع باعتبار الموضع له على ثلثة اقسام
وضع عام الموضوع له ايضا عام وهو الوضع لفظ بازاء مفهوم
كلي كوضع لفظ الانسان بازاء حيوان الناطق وضع عام والموضوع له
خاص وهو ان يوضع لفظ بسبب ملاحظة مفهوم كلي بازاء كل فرد

مما يقصد عليه هذا المفهوم كوضع لفظ هذا بازاء كل شيء يصدق
عليه هذا المفهوم كوضع لفظ هذا بازاء كل شيء يصدق عليه انه
مشار اليه قريب ومن هذا القبيل اسماء الاشارة والضماير والحروف
كلها وضع خاص والموضوع ايضا خاص وهو ان يوضع لفظ
بازاء شخص معين كوضع لفظ زيد بازاء الذات المشخصة اذا
تمهد هذا فنقول ان الضمير العائد الى لفظ موضوع بازاء مفهوم
يقصد عليه وكذا اسم الاشارة موضوع بازاء المشير اليه لا بازاء
مفهوم يصدق قوله فليس هناك اى في مقام رجع الضمير الى الا
لفاظ المخصوصة او المركبة مثل هو متى يرجع الى زيد او هما الى زيد يعني
فالوضع فيهما عام والموضوع له خاص قوله وفيه انه يوهم الخ
وايضا الافراد والتركيب فرع الدلالة صفة اللفظ فينبغي ان يكون
الافراد والتركيب ايضا كذلك المعنى حتى يجعل صفة له قوله فينبغي ان
تركب الخ وهو ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل الوضع مجازا
باعتبار اتصاف وبعد الوضع حقيقة كما في مثل قتل وهو مجاز قتيلا
باعتبار ما يؤول اليه ويسمى هذا مجازا مرسلا قوله فانه مفعول جواب
سوال مقدر وهو ان الحال مبنية لهيئة الفاعل او المفعول به
والمعنى ليس بفاعل ولا مفعول به فكيف يصح ان يكون ذا الحال
فاجاب بانه مفعول بواسطة اللام قوله ووجه صحته اى نصب
المفرد على الحالية على التقدير من جواب سوال مقدر يورد ههنا وهو

ان مفردا

ان مفردا لا يصح ان يكون حالا من المستكن في وضع ولازم المعنى
لان الحال مقارنة لذي الحال زمانا فيلزم ان يكون وضع للمعنى في
زمان كون اللفظ مفردا اذا كان حالا من المستكن في وضع او في زمان
كون المعنى مفردا ان كان حالا من المعنى واياما كان لا يتقدم الوضع على
افراد اللفظ وقد قلت فيما سبق ان الوضع مقدم على الافراد بنفسه
ومحصل الجواب ان تقديم الوضع على الافراد بالذات وهو لا ينافي المقارنة
بالزمان الا يرى ان العلة التامة على المعلول مقدم بالذات مع كونها مقارنة له
بالزمان فعلى هذا يصح ان يكون حالا قوله يعد اى المذكور من الامثال
وهي الرجل وقائمة وبصري قوله مثل عبد الله علما اعلم ان عبد الله
اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه
لا يتبرك باحد جزئه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة
غلام زيد واعلم ايضا ان اطلاق الكلمة على ثلثة حقيقي مستعمل في عرف
النحاة وهو الذي يتعرض له المص ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق
الكلام فلا يعترض له بقوله ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد
جزئيها العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له قوله ولا يخفى عن الفطن
العارف بالغرض من علم النحو معرفة احوال الكلمة من حيث الاعراب
والبناء والانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل
جزئهما على جزء معناها واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل
جزئهما على جزء معناهما قوله بالعكس الرجل قائمة داخل في المفرد وعبد الله

علما غير داخل قوله وما اورده اه فيجوز عبد الله علما داخل فيه
بتعريف الكافية لا بتعريف المفصل والمصباح فيلزم على ابن الحاجب
ان الكلمة واحدة في حالة واحدة اعرابين ولا يلزم عليهما هذا الاشكال
ويمكن ان يجاب عنه بان الاعرابين كانا في الاصل الذي هو المضاف
اليه في حال العلمية صار كلمة واحدة وهما باقيان على ما كان قوله
واعلم ان الوضع يستلزم والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقي
لا العقلي قوله لفظ ذي وانما قال لفظ لئلا يتوهم انه دال على وجوده
بالوضع قوله وهي اى الكلمة هذا الضمير عائد الى لفظ الكلمة باعتبار
ما صدقت هي عليه اذ القسمة واردة على ما صدق عليه اللفظ قوله
اى منقسمة الخ وانما قال منقسمة الى هذه الاقسام منحصرة فيها
لان هي راجعة الى مفهوم الكلمة ومفهومها ليس بهذه الاقسام
الثلثة هي منحصرة فيها ومنقسمة اليها انقسام الكلي بالاجزاء قوله
لما كان موضوعة الخ جواب دخل مقدر وهو ان يقال لا دلالة
في تعريف الكلمة والجواب ان الوضع يستلزم الدلالة قوله اما من
صفتها ان تدل اعلم ان المص لو قدم العدمي على الوجودي وقال
لانها اما ان لا تدل على معنى في نفسه وهو الحرف او يدل فاما ان يقترن
باحد الازمنة الثلثة فهو الفعل او لا فهو الاسم لكان اخص واسلم
من التكرير قوله وقد علم بذلك عطف على محذوف وهو قد تبين
انما وضع المظهر مقام المضمر لزيادة التمكن في الذهن واختار ذلك دون

هذا للتعظيم كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب قوله لتضمنه من قبيل الدال
باسم المدلول قوله الا المعرف الجامع لا الحد المصطلح في المنطق حتى يرد ان
المذكور في وجه الحصر ليس بحد قوله مراتب الطبايع يعني ان الطباع
بعضهم يفهم بالاشارة وبعضهم بالتصريح وبعضهم بالتنبيه قوله
ما يتكلم به فيكون زيد في اللغة كلاما قوله فالمتضمن وايضا المتضمن
بالكسر هو المسند والمسند اليه والاسناد والمتضمن بالفتح هو المسند
والمسند اليه فلا محذور قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه الخ فيه
رد على صاحب المتوسط يعرف بادنى تامل قوله اعني قائم الاب فان قيل
قائم الاب ايضا مركب فكيف يصدق قوله في حكم المفرد اعني قائم الاب
قلنا المقصود منه القائم فقط والاب مضاف اليه لتعيين القائم
لا لغرض التركيب وهذا قوله جسق مهمل وديز مقلوب زيد فانهما
في حكم هذا اللفظ جسق مهمل قوله في يصدق الجملة مثل زيد قائم لان الضمير
في قائم راجع الى زيد والجملة عليه صادق مع قائم وليس الكلام عليه
صادقا قوله بخلاف الكلام والنزاع في زيد قائم مثلا لان زيد قائم مع
ضميره فيه بمجموعه كلام بمذهب الجماعة وعند صاحب الرضي زيد قائم و
ضمير فيه مستتر جملة وليس بكلام لان عنده المراد بالاسناد المقصود لذاته
وقائم مع ضميره فيه ليس المقصود بالذات لان المقصود بالذات صفة
القائم لزيد ولو كان ضميره راجعا الى زيد لكن زيد بخصوصه مقصود
بالذات قوله الا في ضمن اسمين هذا الحصر بناء على ما فهم من ظاهر تعريف

كلام المص لان ظاهر تعريفه يشعر بان المتعلقات داخلة في الكلام كما
علم من قبل وهذا المختصر يدل على ان الكلام منحصر في المسند والمسند اليه
قوله ونحو يا زيد جواب سوال يرد على قول المص وعلى ما يتأتى اى يعني
ان نحو يا زيد كلام اتفاقا مع انه مركب من الحرف والاسم فلا يتم الحصر و
جوابه ظاهر قوله بل يركب الفعل اى فلفظ يا في زيد قام مقام الفعل
والاسم فكان كلمتين حكما كما ان في جسق مهمل كلمة حكما وان مهمل
حقيقة وليس بكلمة فافهم قوله في نفسه جعله صفة لمعنى سواء رجع
ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعل ظرفا لقوله دل او حالا من ضميره يكون
معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثانى ما دل حال
كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى البا خلاف المذهب
المختار ومجازا غير مشهور في التعريف قوله فتذكيره اى هذا جواب
اعتراض وهو ان الشارح جعل ما كناية عن الكلمة والكلمة مؤنث
فيجب تأنيث الضمير فاقول الضمير راجع الى لفظ ما ولفظه مذكر
قوله ما ذكره بعض المحققين وهو سيد الشريف حيث قال في حاشية
المطول قوله كذلك في الذهن كالجوهر وهو شيء قائم بذاته سواء كان
مركبا كالحيوانات او مجردا كالنفوس والسما وغيرها وموجودا قائما
بغيره كالاعراض والعرض هو موجود بغيره كالالوان فانها قائمة بغيرها
قوله تبعا في حيث احتياجه الى غيره يكون مدركا بالتبع قوله
لشى منهما اى المحكوم عليه والمحكوم به قوله وهو بهذا الاعتبار اى

اعتبار

اى اعتبار ملاحظة العقل قصدا وبالذات قوله وهذا هو المراد اى ما
قلنا من انه اذا لاحظه العقل بالذات فهو معنى مستقل ملحوظ في ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اى متعلق المعنى نحو الاسم يكون متعلقا فيما لاحظه
معناه يلزم تعقل ذلك المتعلق وبدلالتها عليه يلزم ذلك وليس الامر
كذلك فافهم قوله واذا لاحظه العقل اى المبتداء قوله يحتمل ان يرجع
اى ان يراد رجوعه تدبر قوله ليكون تعليل للحكم بالظهور او للرجوع
لا للاحتمال لان سببه صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل فتامل قوله في وجه
الحصر وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها قوله ان يرجع اى
يراد رجوعه قوله كلا المعنيين احدهما ان الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
اى نفس المعنى قوله ولكن عبارة المفصل تعليل لظهور العبارة
في المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع الى ما وعبارة المفصل الاسم ما دل
على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران قوله ظاهر في المعنى الاخير اى
وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر للمعنى الاول فافهم قوله في نفس
الكلمة مع ان الاصل ارجاعه الى المعنى على ما يفهم من تغيير كينونة المعنى
في نفس الكلمة فافهم ولهذا اى لعدم المسبوقية قوله من التحقيق
وهو ان المراد بالمعنى استقلاله بالمفهومية يعني لا يحتاج في الدلالة
الى ضم كلمة اخرى قوله معناه التضمنى لان معناه المطابقي غير مقترن
ولا يلزم اقتران الزمان بالزمان يعني انه اراد بالمعنى ما يشتمل المعنى
التضمنى فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن

ولواراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار
اشتماله غير مستقلة فلم يحتج الى ان يحترز بقوله غير مقترن قوله في
الفهم متعلق بمقترن قوله فانه قد يستعمل مصدرا بمعنى ارود مضافا
كقولك رويد زيد وسمع بعض العرب رويد نفسه جعله مصدرا
كضرب الرقاب قوله اوغير صريح النقل للصريح هو ان يكون في الاصل
مصدرا وغير الصريح بخلاف ذلك اي يكون على وزن المصدر قوله
نحو امامك زيدا امام ظرف مكان له معنيان احدهما ان يكون معناه
احذر ما يوازيك من يديك والثاني ان يكون معناه تقدم قوله
دخول اللام وانما قال دخول اللام ولم يقل دخول الجر ودخول
التنوين لان اللام قد يوجد بنفسه فلا يكون الا دخوله مختصا بالاسم
بخلاف الجر والتنوين وانما اختص دخول اللام بالاسم لان الاصل
في اللام ان يكون التعريف المحكوم عليه والفعل والحرف لا يقع
المحكوم عليه قوله في امسفر الميم بدل من لام التعريف في لغة طي
واصله ليس من البر الصيام في السفر قوله وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين الذات الدال عليه اللفظ با
لمطابقة والفعل يدل على الذات بالتضمن والمراد بالذات ما يقابل النسبة
قوله والفعل يدل عليه تضمنا لان معناه المطابقي مشتمل على النسبة
والنسبة ليست بمستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل
معناه التضمني مستقل قوله دخول الجر ينبغي ان يكون الجر موجودا فقوله

هو

دخول الجر مع انه ليس كذلك بخلاف اللام فانه موجود كما تقول ال
فلو لم يقل دخول الجر لكان انسب قوله لانه اثر حرف الجر اه والحاصل
ان الجر اثر حرف الجر تقديرا او تحقيقا في الاضافة اللفظية لا يكون الجر
بتقدير حرف الجر فكيف تقول الجر اثر حرف الجر جوابه ان الاضافة
اللفظية فرع للمعنوية والمعنوية مخصوصة بالاسم فان كان اللفظية
غير مخصوصة بالاسم لزم زيادة الفرع على الاصل اما بيان زيادتها
على الاصل بان يكون محضة بالفعل او شاملة للاسم والفعل قوله واما
الاضافة اللفظية لما شانها انما سبق ان المضاف اليه في الاضافة اللفظية
مجرور مع ان حرف الجر غير مذكور فيه ولا مقدر فينبغي ان يكون الفعل
مضافا اليه بالاضافة اللفظية فلا يكون الجر مختصا بالاسم اجاب
بقوله واما الاضافة الخ على تقدير عدم تقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية واما على تقدير كون الحرف الجر مقدرا كما هو المتبادر الظاهر
من كلام المص في بحث الاضافة فلا سوال ولا جواب فليتامل قوله
او يزيد عليه الظاهر معطوف على يخالف الاصل اي ينبغي ان لا يزيد على
الاصل بان الخ ويجوز ان يعطف على يختص اي ينبغي ان يخالف الاصل
بان يزيد عليه بان الخ والمسند اليه قال الفاضل الهندي اي الاسم
والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية
المستفادة من اليه المختص به عقلا فيفيد الحصر فاعرف انتهى فقوله
بالخصوص اي بانه من خواص الاسم وقوله باعتبار الطبيعة النوعية

اى مطلقا الاسناد اليه بمعنى كون الشئ مسندا اليه بمعنى كون وقوله دون
الصنفية المستفادة اى كون الاسم مسندا اليه وقوله المختص وتذكير
الصفة الاخيرة اعنى المختص مع ان موصوفه الطبيعة الصنفية
باعتبار انها بمعنى كون الاسم مسندا اليه او نحوه وقوله عقلا اى ببداهة
العقل اى يعرف اختصاصه بمجرد العقل من غير حاجة الى الاخبار عنه
وقال فيما نقل عنه لاريب فى ان الاسناد لا الاسم من خواصه لا يحصل
بغيره فالضرورة كافية بذكره والجواب انه من قبيل قولهم علامة
المرء لحيته وعلى هذا معنى كلامه كل كلمة اسند اليها فهى اسم انتهى فقوله
اى كل فرد من افراد الانسان فنفهم من هذا التفسير انهم ارادوا
النوع لا الصنف قوله والمراد كون الشئ مسندا اليه يعنى ان المراد
بالاسناد المحكوم بالخصوص بانه مطلق وهو الاسناد الى شئ ما بمعنى
كون الشئ مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه حتى يكون الحكم خاليا
عن الفائدة وذلك اما بان يرجع الضمير فى اليه الى المذكور فى الطبع
كما قيل ولا يخفى ما فيه من البعد او بان يرجع الى الاسم لكن اريد
مطلق الاسناد اليه على قياس قولهم علامة المرء لحيته فان فى تصحيح
افادته وجهين احدهما ان يعتبر الحكم باللحية قبل الاضافة لم يعتبر الا
ضافة فيصير التقدير علامة المرء لحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة
كتوكيد الحكم المذكور بتخييل ان اللحية مطلقة عن الاضافة لا توجد
فى الخارج الا ضمن المضافة المعلوم اختصاصها بالمرء ببديهة وثانيهما

الثانيه

ان يعتبر النوع فى ضمن هذا الصنف لكن لا على سبيل الخصوص بل يحكم به
واعتبار النوع كذلك لتوكيد الحكم المذكور بالتلويح والايماء الى ان ذلك
النوع مطلقا مختص فى ضمن هذا الصنف المعلوم اختصاصه بالمرء
بضرورة العقل اذا عرفت هذا فاعلم ان وجه الثانى ظاهر الجريان
فيما نحن فيه غنى عن البيان ويمكن اعتبار الوجه الاول عنه ايضا فانه
وان لم تكن فيه اضافة حقيقة لكن وجدت حكما فان معناه الاسناد
الى المضاف اى الاسم ولهذا يفسر بكون الاسم مسندا اليه وكون المضاف
فيما نحن فيه محكوما عليه لا المسند لا يقدح فى اعتبار فيه فتدبر قوله
بتقدير حرف الجر مطلقا اى سواء كانت صفة للمضاف او المضاف اليه
قوله مختص بالاسم فينبغى ان يطلق الاضافة ههنا اى ان يعتبر بالنسبة
الى المضاف وبالنسبة الى المضاف اليه غاية ما فى انه يلزم تعميم الاسم
للتحقيقى والحكمى كما عمم فى تعريف المضاف اليه الذى يجئ فى المتن اعلم
ان الشارح لو حمل الاضافة ههنا على معنى كون الشئ مضافا اليه
لكان ملايما لما سيأتى من تعريف المص المضاف اليه بانه اسم مسند اليه شئ
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اما لا يخفى على المتامل فى ذلك
التعريف فكانه لم يلتفت الى هذه الملائمة اقتفاء لاثر الجمهور فى عد
الاضافة من خواص الاسم فان مرادهم بها كون الشئ مضافا بتقدير
حرف الجر فتدبر قوله اى الاسم الذى ركبت قبل المركب مطلق على معنيين
المضموم الى شئ ويستعمل بمعنى فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وثانيا

ويستعمل بمعنى مجموع المضمومين صح

وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما
زوج واعترض عليه على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل
بعلبك انتهى اقول المتبادر ههنا المعنى الثاني بمعونة السباق وان
كان الامر بالعكس عند الاطلاق اى عند التجرد عن معونة الشيء
قوله اعني غير المركب سواء كان لشبه مبنى الاصل اولا قوله هو قسم الخ لانه
يكون في الفعل المضارع ايضا معه بالكنه ليس بقسم من الفعل قوله
تركيب يتحقق الخ الحكم بتقييد التركيب بهذا القيد انما هو بشهادة
السياق فانه ثبت فيما بعد ان العامل لا غير سبب لمقتضى الاعراب
فتدبر ولا تكن من الغافلين قوله مناسبة مؤثرة تقييد المناسبة
احتراز عن مناسبة غير المنصرف بالفعل لان المناسبة غير مؤثرة في منع
الاعراب قوله وليس النزاع جواب سوال مقدر وهو ان يقال الاسماء
المعدودة كيف يجعل معربة مع ان الاعراب لم يجب عليها بعد فاجاب
بقوله وليس النزاع في المعرب الخ قوله لاستحقاق الاعراب فيكون
زيد قبل التركيب عنده معربا بخلاف المص فان عنده يكون معربا
بعد التركيب وان لم يجر عليه الاعراب قوله مع الصلاحية ولا يخفى
عليك ما في قوله مع الصلاحية من شائبة الاستدراك فافهم قوله
فلم يعتبره احد في المعرب المصطلح قوله لم تعرب الكلمة اى لم يوجد الاعراب
ولم يجر عليها بالفعل قوله وهى معربة الاولى ان يكون هذه الجملة من تتمة
القول تدبر قوله بمعرفة هذا الاختلاف اى بمعرفة مفهوم هذا الاختلاف

وتعريفه بذلك المفهوم قوله فيلزم تقدم الشيء اى تقدم معرفة هذا الا
ختلاف على نفسها قوله من حيث هو معرب انما قال من حيث هو معرب
لان الاختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل انما هو اثر الحيثية المذكورة
حقيقة لا لذات المعرب وانما هو محل الاثر ومورده والاثر انما هو مترتب
على المؤثر فتدبر قوله ذاتا الخ قول الشارح ذاتا او صفة تمييزان يرفعان
الابهام عن نسبة الاختلاف الى الآخر فالتقدير ان يختلف اختلاف ذات
او صفة اى اختلافا منسوبا الى الذات او الصفة وقوله حقيقة او حكما
مصدران لا غير والمعنى بان يتبدل حقيقة او حكما تبدلا منسوبا الى
الى الحقيقة والى الحكم اى تبدلا حقيقيا او حكميا تدبر قوله حقيقة او
حكما مثال الحقيقة نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ومثال
المتبدل حكما نحو رايت مسلمين ومررت بمسلمين فان الياء في حالة النصب
وان كان عينه في حالة الجر حقيقة لكنه غيره حكما لا يقال الياء ليس
آخر مسلمين بل الآخر هو النون لانا نقول الآخر حقيقة هو الياء والنون
بدل من التنوين ولهذا سقط في حالة الاضافة قوله حقيقة او حكما
مثال الحقيقة نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ومثال المتبدل
حكما نحو رايت احمد ومررت باحمد فان الفتحة في حالة النصب وان
كان عينها في حال الجر لكنها غيرها حكما قوله لا في آخر المعرب يرد عليه
ان الاسم قبل التركيب مبنى آخره ساكن واذا ركب مع عامل ابتداء
يصدق عليه انه اختلف آخره من السكون الى الحركة فيه نظر لان النظر

من قول المصنف وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل ان يكون
اختلاف العوامل سببا لاختلاف آخر المعرب بمعنى كلما اختلف العوامل
اختلف الآخر ولا يلزم منه الاختلاف في آخر كل معرب ولا في العوامل
قوله قلت هذا اي حدوث الاعراب قوله ان هذا الحكم وهو ان يختلف
آخره باختلاف العوامل قوله لا يرد العامل وقال فيما نقل عنه لكنه يشكل
بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة وابقاء ما الموصولة
على عمومها انتهى قوله كالباء الجارة يعني يصدق على الباء الجارة
مثلا في مررت بزيد انها حرف اختلف آخر المعرب بها وهذا الاشكال انما
يرد اذا كان المراد بالحرف اعم من الحروف الواقعة في اول الكلمة وفي
آخرها واما اذا كان المراد بها الحرف الواقعة في آخر الكلمة لا فقوله على
آخر المعرب والعجب كيف يقول الشارح بان في هذه الحركة اختلافا
مع كقوله فيما قبل بان الاسم اذا ركب مع عامله ابتداء لا يتحقق فيه
الاختلاف لانه اذا لم يوجد الاختلاف في تركيب الاسم مع عامله ابتداء
فكيف يوجد في تركيبه مع ياء المتكلم ابتداء اللهم ان يقول الاختلاف
بعد دخول العامل وبعده ظاهر قوله حيث قال اي قال المص في شرح
هذا الكتاب قوله لانه اي مراده هذا المعنى الذي ذكر لا كونه خارجا عن الحد
وكون اللام ليدل متعلقا بامر خارج مفهوم من فحوى الكلام لانه
بعيد عن الفهم جدا قوله يعني وضع الاعراب المفهوم صفة وضع الاعراب
اي هذا اللفظ قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله

المعتورة بالجر صفة المعنى قوله على تضمين متعلق بقوله على صيغة اسم
الفاعل يعني المعتورة متعدية فلا يصح ان يكون صفة للمعنى لان
المعنى معتورة على صيغة اسم المفعول لا معتورة على صيغة اسم الفاعل
فلا بد ان يضمن الاعتوار شيئا لازما يصح ان يكون صفة مثل الورود
ولو جعل المعتورة اسم مفعول كما جعل البعض لصح ان يكون صفة
بلا تضمين ولعله انما لم يجعل اسم مفعول لاطلاقه على رواية من
المص يكون اسم الفاعل قوله او الاستيلاء وعندي ان ورود المعاني
الثلثة على المعرب لما كان على سبيل التناوب والتعاقب دون الاجتماع
استعمل الاعتوار وذكر على نظر الى المستعار له فيكون تجريدا او قرينة
للمجاز والا فمعناه الحقيقي اخذ الشيء بالايدي على طريق التناوب
وفي الصحاح تداولته اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية
دست بدست كردن چيزى فلا فتح لباب التضمين فانه يقتضي كونه
حقيقة فاعلم ذلك قوله جماعة واحد بعد واحد اي فردا واحدا من الجماعة
فهو بدل منها بدل البعض من الكل قوله يكون علاماتها وهي
الاعراب قوله كذلك اي متعاقبة متناوبة غير مجتمعة قوله فالاعراب
فيهما بالضمة اي معرب بالضمة رفعا فالعامل المقدر للظرف هو
لا غير والقرينة المقام قوله وهو ما يكون يريد بهذا التفسيرات
المراد به ما يسمى به اصطلاحا لا معناه اللغوي فيدخل فيه سجلات
وغيره من الجموع بالالف والتاء من غير ذوي العقول قوله

ومضافة لانها قال بعض الفضلاء انها حال من قوله اضوك اي لانه
منصوب فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام
واما حال عن ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتأخير
والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي انتهى اعلم ان هذا الشرح
مبني على ان يقع مضافة مقدما على قوله بالواو اي كما هو المشهور
قيل وفي بعض النسخ التي رايناها قوله مضافة الى غير ياء المتكلم متقدم
على قوله بالواو والياء ولعل الشارح ره راى نسخة قدم فيها قوله
بالواو والياء على قوله مضافة او قدم من عند نفسه قوله لئلا
يتوهم هذا التوهم في غير ذي لان ذا غير مضاف الى الكاف في المثال
قوله اضافتها اي اضافة الاسماء الستة قوله يسقط بالتقاء الساكنين
سواء اضيف اولا اما الثاني فظاهر واما الاول فلانه انما
يضاف المعرف باللام قوله فلذلك اي من جهة رعاية النوع قوله
وجمع المذكر السالم صفة جمع قوله نحو يضربان وضربا وانما قدم
المضارع على الماضي لانه معرب وهذا مبحث المعرب قوله وكثر التثنية
اي لانه قد وجد التثنية بغير جمع والجمع لا يوجد بغير التثنية
فكثرة التثنية بهذا الاعتبار قوله اي تقدير الاعراب فاللام يغني
غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه
فالاول مذهب البصرية والثاني مذهب الكوفية والاعتماد انما
هو على الاول قوله مثل جاءني ابو القوم الظاهر انه تقدير الاعراب

هنا

هنا التقديره فهو بناء على قول المص ونحو مسلمي قوله تؤثران باجتما
عهما اي بسبب اجتماعهما الاولان لان يكون الباء للاستعانة قوله
فانه يدل على اشتراكهما وجه الدلالة انه يحتمل امثال هذا على حذف
المضاف فالتقدير هنا جاءني زيد راكبا اضوه من قبيل ركوبه اي ركوب
زيد هذا لكن الظاهر من كلام الشارح وتقديره عدم التقدير فتدبر
قوله وقال بعضهم احد عشر وهو التسعة المذكورة مع شبه الف التانيث
كارضى علما ومراعات الاصل في نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية
قوله من حيث اشتماله انما قال ذلك لان الحكم انما هو حكم الاشتمال المخصوص
المذكور واثره المترتب عليه حقيقة لا لحكم ذات غير المنصرف واثره المترتب
عليه يعرف بالتأمل والمراد بالاشتمال المخصوص وجود احد الامرين
في غير المنصرف وهو المراد بعد الانصراف قوله ولا يبعد ان يعتبر مغا
يرتها اي مغايرة العدل للمعدول عنه في كون العدل غير داخلة
اه قوله غير المنصرف اي في حكم غير المنصرف في عدم دخول الكسر
والتنوين والا فغير المنصرف عند المص ما فيه علتان واما عند غيره فلا
حاجة الى التأمل قوله ولم يصلح هذا الى قوله عطف على مجموع الشرط
والجزاء المتقدمين فيكون من توابعهما قوله وجود الاصل ولا يلزم
من وجود الاصل اعتبار الاخراج عنه كما في المغيرات الشاذة
مثل قوس وانيب فان اصلها موجود مع عدم اعتبار الاخراج
عنه فافهم قوله قوله تحقيقا وصفا كان متعلقه واما على المشهور

فمعناه زوج تحقيقي اي زوج محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء
فيكون وصفه بالتحقيق وصفا له بنفسه وكذا مع قوله تقديرا
انتهى في هذا القياس نظر لان الاضافة في المقيس عليه بيانية
صرح به في موضعه قوله معناه زوج اه هذا بيان حاصل
المعنى والا فاعرابه على الحالية من الوصفية الاصلية بمعنى محققة
وتانيث المصدر الواقع حالا عن المؤنث ليس بلازم لعدم
الضمير فيه قوله كثلث ومثلث اعرابه النصب على المصدرية اي
زوجا كائنا مثل زوج ثلث ويجوز ان يكون خبر محذوف
مبتدا اه
قوله اي عن الآخر بضم الالف وفتح الخاء قوله ويا تيم تيم عدي
على ان يكون الاول منصوبا مضافا اي عدي المحذوف بقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد قوله وجمع جمع جمعاء اه لا يخفى ان
جمعاء وكذا مذكره وتثنيتهما وجمعهما صفة في الاصل اسم في الحال
كما اشار اليه الشارح في بيان سببين عدم انصراف جمع واجمع
فقوله فاصلهما اما جمع او جماعى معناه ان اصلها جمع ان كانت
جمعاء جمعاء في حال الوصفية اي وصفية جمعاء دون حال اسميتها
او جماعى ان كانت جمعا لها بعد صيرورتهما في باب التوكيد هكذا
يجب ان يعلم المقام قوله وان كانت اسما اي بالغلبة لان فعلاء
افعل لا يكون الا وصفا قوله كصحراء التمثيل بصحراء غير مناسب
هنا لانه ليس فعلاء افعل قوله وعلى ما ذكرنا هذا اشارة الى الفرق

بين

بين العدل وبين الجموع الشاذة من نحو اقوس وانيب مع ان كلا منهما
على خلاف مقتضى القياس والحاصل ان الجموع بعضها قياسية وبعضها
شاذة وبعضها معدولة قوله لا يرد الجموع الشاذة اي التي وجد اصولها
واما الجموع الشاذة التي لا وجود لاصولها فلا يتوهم ورودها
اصلا فتامل قوله فانه لم يعتبر اخراجها لان سبب الاعتبار كما
عرفت انما هو وجود عدم الانصراف في الجموع الشاذة ليس بموجود
قوله في هذه الجمعية اي في كونها جمعين على اقوس وانيب قوله
يبنونه اي باب قطام لمشابهته بفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا قوله
فلا يكون الحجازيون في باب قطام كما يقدرون بنو تميم الا ان
تقدير اهل الحجاز لضرورة تحصيل سبب البناء بخلاف تقدير بني تميم
فانه انما للحمل على نظايره من ذوات الراء قوله خيلان جمع خال و
هو النقطة في الجسد قوله وفي اشتراط العلمية فالمونث ما دام علما
لزم التاء بخلاف ما لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها للفرق بين
المذكور والمؤنث فلم تلزم للكلمة بل قد تفارقها حيث قصد التذكير قوله
فهند يجوز صرفه الجواز هاهنا بمعنى الامكان الخاص قوله ممتنع صرفها
الظاهر ان صرفها مرفوع لا منصوب بنزع الخافض فافهم وتدبر فيه
الاولى ان يقدر بعد ممتنع عن الصرف تدبر ويمكن ان يقال يريد
الشارح بتقدير لفظ صرفها ان اسناد الامتناع اليه حقيقي والا
قصد الاسناد المجازي حيث اسنده اي كل واحد من لفظ زينب

وسترو ماه وجور فافهم وانت خبير بان هذا الوجه بعد غير واقع
الاولوية بل مصحح فقط فتدبر قوله اما زينب فللعلمية اى اما
امتناع صرف زينب قوله واما سقر اى اما امتناع صرفه قوله اى يكون هذا
النوع اى العلمية بمعنى لكونه علما قوله فى ضمنه اى فى ضمن العلم
العجمة فى كلام المص ههنا نظر اذ يلزم ان يكون العلم فى اللغة العجمية
اذ نقل الى اللغة العربية لكن لا يجب استعمال العرب علما ايضا بل اسم
جنس غير منصرف عند اقترانه بعلة اخرى غير العلمية من التانيث
او الوزن او غير ذلك مما يمكن المجامعة اللهم الا ان يمنع وقوع ذلك
النقل لكن العكس موجود فى قالون فتامل فالصواب ان يقال
العجمة شرطها ان يكون اللفظ منقولا من العجمية الى العلمية فى العربية
ابتداء مع بقائه عليها فافهم قوله كقالون فى العجمية لكونه اسما
للجيد قوله فى العجمية لا حقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه
قبل النقل الى العلم حيث كان فى العجمية لكام ثم قال العرب لجام
فيما سبق اى فى وجوب تاثير التانيث المعنوى قوله والاولى تقديم
الى فيه بحث اذ الظاهر ان الاولى عكس الاولى لان تاثير الشرط
فى المشروط انما يتم عدما لا وجوبا يعنى انه يستلزم انتفاء الشرط
انتفاء المشروط ولا يقتضى وجوده فح كان الاهم تقديم ما هو متفرع
على انتفائه كما يعرف بالتامل ولذا قدم المص فى باب الوصف
وباب التانيث المعنوى ما هو متفرع على انتفاء الشرط

كما تقدم

كما تقدم ههنا وبالجملة ان هذه الاولوية لا يساعدها العقل ولا النقل
قوله الجمع شرط اى المراد بالجمع ههنا ليس معناه الاصطلاحى قوله اى
الصيغة المخصوصة المعروفة كما لا يخفى بل معناه المصدرى اى الجمعية
والمنتهى ههنا علم مكان مضاف الى الجموع اى المكسرات واختار لفظ
الجموع على لفظ الجمع نظرا الى انواع المكسر فيكون مؤدى منتهى
الجموع الصيغة التى من حيث انها هى لا تجمع بصيغة من صيغ التكسير
فاضافة الصيغة الى المنتهى من قبيل شجر الاراک وكون الصيغة
المذكورة شرطا للجمع ان لا يتحقق الا فى ضمنها فان شرط الشئ
ما لا يتحقق ذلك الشئ الا عنده وحصول الجمع عند تمام الحصول
فى ضمنها فافهم وتغير الشارح الضمير المجرور فى شرطه مما ذكره
يشعر بان اللام فى الجمع للعهد الخارجى وبانه اشارة الى الجمع المذكورة
فى قول المص وما تقوم مقامهما الجمع قوله وبعد الالف حرفان قيل
اولهما مكسور وثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى
وبجالات قوله فانتهى لتكسيرها هذا ايضاح وكشف لكون العلة
السابقة علة للتسمية وبيان للملازمة بينهما فانه تفضيل ان
لا يجمع جمع التكسيرة اخرى فافهم قوله واما جمع السلامة فانه
لا يعتبر الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة يعنى لانهم لم :.
يجعلوا جواز ان يجمع جمع السلامة مانعا عن تاثير الجمعية
فى منع الصرف بل وجوده بالفعل فانه ح يخرج عن الصيغتين

الاراک جمع اراکة الاراکة بالفتح شجر

المعهودتين لمنتهى الجموع بخلاف جواز ان تجمع جمع التكسير فانهم جعلوا
جوازها كوجودها بالفعل مانعًا عن التأثير نظرا الى تفاوته بينهما
في التغيير فان جمع السلامة انما يغير اصل الصيغة وحكمها معًا بهذا يجب
ان يعلم المقام قوله لتكون صيغته وهذه العلة للاشتراط تمنع تجويز الجمع
الذى امتنع صرفه للعجمة اى بجمع جمع السلامة ايضا فافهم فانه دقيقة
قوله بغير ما قيل الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا كاد بل لا بهاه
كما في قولك كنت بغير مال انك كنت بلا مال بل لا بمال اى انك كنت صح بما يغاير المال
وهو خبر ان الشرط او صفة لقوله انتهى فيه ان شرط الوصفية مفقود ههنا
وهو المطابقة قوله ولا حاجة الى اخراج الخ بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل
مع انه لو زيد يخرج كرسى مع انه غير منصرف انتهى فيه بحث اذ الياء المشددة
في كرسى ولزم في جمعه كراسى ليست ياء النسبة كما صرح به شرح الشافية
لان تعريف ياء النسبة ليس بصادق على تلك الياء لان تعريفها هى ياء
مشددة الحقت آخر الاسم لتدل على ان معنى مجموع الملحق والملحق به
منسوب الى المجرد من الياء وياء الكرسى وان كانت مشددة الحقت
آخر الاسم لكن لا للدلالة المذكورة فان الكرسى والياء منسوب اليه بل انما
وضع ابتداء مع الياء قوله بعد التنكير اى بعد التنكير فان يكون فيه
اشتراك اتفاقى لا بان يعود الجمعية بالفعل فافهم قوله منهم فانه فيه
بحث اذ التنكير اما بان يستعمل جمعا كالاستعمال الاول او بان يقع فيه
اشتراك اتفاقى ففى الطريق الاول منع الملازمة وفى الثانى منع بطلان

اللازم

اللازم لا يقال الواقع في خلافه اى عدم الصرف لان كل واحد من
الصرف وعدمه غير واقع فيه لعدم ثبوت معناه وهو الاشتراك الا
تفاقى قوله ونعلوه النفط بكسر النون وفتحها دهن معروف
وويه صوت ركب هذان وجعل علما قوله الف التانيث اى الممدودة
والمقصورة او الممدودة بناء على التغليب قوله اما كونهما الخ لا يخفى
عليك ما فيه من الاسناد الى السبب فتأمل قوله فانه نقل اى شمر
لا باعتبار كونه فعلا ماضيا معلوما قوله من هذه الصيغة اى صيغة
الفعل الماضى المعلوم من انه كذلك قوله فلا يقدح الخ والصواب ان
يقال فلا يقدح في ذلك عدم الاختصاص كما لا يخفى قوله انتهى المعقول
قوله فيرد عليه اى على المص في اشتراط عدم قابلية التاء فان اربع
عند التسمية وكذا اسود عند العلمية غير منصرف مع قبولهما التاء
قوله لحوق التاء كان المص اراد بقوله غير قابل للتاء عدم قبوله لحوق
التاء للتانيث بحسب الوضع فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن
القيود المذكورة فتدبر قوله لوجود الزيادة الخ قيل قبل في جعل وجود
الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب
لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط سببا للحكم المذكور
انتهى فيه بحث لان سببية الاشتراط المذكور للحكم بانصراف يعلى
وان كانت مسلمة بناء على ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
لكن سببية للحكم باتباع الحكم كيف ووجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط

حتى يستلزم العلم باشتراطه مع العلم بوجوده الحكم بوجود المشروط
فتأمل فيه بعد والذى يخطر ببالى فى امثال هذا ان التفريع على انتفاء
الشرط تفريع على كونه شرطا المفرح به والتفريع على وجوده تفريع على
انحصار الشرط مطلقا فى ذلك الشرط المفهوم من السكوت عنه فى موضع
البيان ونظير هذا ما قال العلامة الهندى فى قول المص فى اول
هذا الكتاب لانه اما ان يدل على معنى فى نفسه الخ من ان اللام متعلقة
بانحصار على هذه الثلثة المفهوم من المقام بالسكوت عليها فى موضع
البيان فانقدح لك مما ذكرنا سبب تقديم المص فى الموضع الباقى
التفريع على انتفاء الشرط لكن عكس التركيب المقدم هنا تفننا وازاه
للنشر على عكس ترتيب اللف وهو من الصنايع البديعية كاللف والنشر
على الترتيب فاحفظ هذا فانه عسى ان ينفعك فى مواضع عديدة قوله
لاجله فان مؤنثه باعتبار سوداء قوله استثناء الشئ مما بقى الخ اى
استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء
من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى استثناء
من المقيد ونظير ذلك ما يقال فى توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين
بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المص العدل ووزن الفعل على قوله
ما هى شرط فيه لكان اظهر دلالة واحصر عبارة ولعل النكتة فى الفعل
اختلاف تاثير العلمية فى المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله
لا يوجد شئ من الاسم بيان لشئ قوله بجواز ورود اصمت اى وروده

من غير

من غير اعتبار نقله من اصمت بفتحتين قوله بكسر ايضا اى كما ورده بفتحتين
وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين او مفتوحه قوله علما اذا انكر بان
يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به كما فى رب احمد لقيته او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه لا بان يعود معنى الوصفية قوله بالاتفاق
اى باتفاق سيبويه والاخفش وغيرهما قوله قبل العلمية حتى كان اجمع
واكتع واخواتها غير منصرفة للوصفية الاصلية كما سبق فى باب العدد
قوله وان كان مع من اى اذا سميت بافضل من عمرو وشبهها ثم
نكرته بان تأول بواحد من الجماعة المسماة به مثلا لم تصرفه على اختيار سيبويه
والاخفش قوله بسبب من التفضيلية لا يقال فحينئذ يكون مثل احمر فى
ظهور معنى الوصفية فلا يظهر وجه الفرق لانا نقول الظهور المذكور
فى احمر انما هو قبل العلمية وفيه بعد ايضا لكن فيه تامل قوله بخلاف
ما اذا اعتبرت الخ هذا جواب دخل مقدر من جانب الاخفش قوله
كما فى اسود وارقم يعنى انهما وان كانا علمين بجنس لكن لم يعتبر تلك
العلمية مع الوصفية فى امتناع صرفهما بل اعتبر فيه الوزن معها فلم
يلزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد هذا ولو علم ان اعتراف النحاة
بعلميتهما جنسين ينافى التفريع امتناع صرفهما عدم مضرة غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية فافهم ولا تغفل قوله اى بصورة الكسر قيل
يعنى انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء
من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا

فالظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء انتهى هذا توجيه كلام
الشارح بما هو بري منه وينادى على برائته عند ذكره في شرح قول المص
والقاب وفتح وكسر في اول بحث المبنى فليطالع ثم قوله وبيان انها العلمية
تزول الخ قيل فيه ان اللام يجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل
مصدرا او صفة كالفضل والحسن انتهى هذا الترد مردود بان المقام
لا يقتضى الكلية كما لا يخفى على ذى الافهام لان موصوفه قوله لان
موصوفه العلم لان المراد مرفوعات الاسم لا المطلقة لان المصدر في الكلام
قوله سجلات جمع سجل على وزن قمطر ذكر في ايجار بردى انه السجلة
وسجلة وكلاهما بمعنى الطويل الشمين فعللة قوله وطريقة قيامه
ان يكون الخ اى ذلك علاقتها او من لوازمها وذلك لان القيام
ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة
المعلوم لان مصدره المجهول لا يوجد اصلا ومصدره المعلوم
قد يوجد لكن فيه تامل قوله وذلك غير جائز الظاهر من كلام الشارح
جواز الاضمار قبل الذكر عند هما لكن المذكور في المطول ان مثل هذه
الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش
وتبعه ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل هذا نقل
المطول بعبارته اللهم الا ان يعرف قوله خلافا اى قول المص فامتنع
ضرب غلامه زيد وفيه ايضا ما لا يخفى على التامل الصائب قوله اى
حذفا جائزا فيكون مفعولا مطلقا بالمجاز ويمكن ان يكون تمييزا او حالا

لا احتياج الى ان الجواز بمعنى الجائز قوله وهو سكيه اى من يبكى عليه فيقول
ضارع يبكى ضارع عليه قوله فليس مما نحن فيه اى ان يكون ضارع فاعلا
يبكى المذكور لا المقدر قوله اى في كل موضع حذف الفعل وهذا الحذف
والتغيير بعد انما هو للابهام بامر الحكم بان يكون اوقع في النفس ولا
يكاد يضيع قوله ثم فسر لرفع الابهام اى تفسير برفع الابهام الناشئ من الحذف
قوله وانما وجب حذفه وهو تصريح بما علم التزاما مما سبق فلا يلزم الا التكرار
تدارك قوله نعم مقامه اى مقام المحذوف قوله في مقام المحذوف قوله وعلى
مذهب الفراء يتعلان الظاهر ان الفاء للاما المتوهم فافهم قوله واكرمنى الزيدان
واما نحو ضربنى واكرمنى زيد فلا يظهر لانه لا يعلم ان فاعل الفعل الاول
محذوف او مضمر قوله فان اقتضى الثانى الفاعل اى حين اقتضى الاول
الفاعل واعماله فيه قوله وان اقتضى المفعول حذفته نحو ضربته واكرمنى زيد
قوله او اضمرته نحو ضربنى واكرمته زيد ولا يلزم فيه اضمار قبل الذكر اذا الفاعل
الذى رجع اليه الفعل الثانى مقدم رتبة قوله الرافعين اى الفعلين
الرافعين قوله او اضماره اى اضمار فاعل الاول قوله بعد الظا اى اضمار فاعل
الرافع الاول بعد الاسم المرجوع اليه ان اعملت الثانى قوله تاخير الناصب
اى الفعل الناصب قوله وقد يدرك المجد الظاهر انه استيناف بيانى للعلل
فافهم قوله لشدة اتصاله لقيامه مقام الفاعل ولشتراكه معه في الاحكام
قوله من الافعال المجهولة وفي بعض النسخ المجهول بهذه النسخة
مما لا يبعد بل هى الاقرب يعرف بالتامل قوله واذا وجد المفعول به

اى بلا واسطة كما قال المفصل وللمفعول بالمتعدى اليه بغير حرف
من الفضل على ساير ما بنى له انه متى ظفر به فى الكلام فممتنع ان يسند الى
غيره قوله او من جملة المرفوع قبل بيان الحاصل لان من للتبعيض
ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اى من جملة افراده انتهى
فقوله لان من للتبعيض لان الضمير اذا كان مذكرا يرجع الى جنس
المرفوع ولا يتاتى التبعيض فى الجنس يقتضى التعدد والجنس
لا يقبله فح ينبغى ان يكون من الابتداء الغاية قوله للتلازم الواقع بينهما
اذ لا بد لكل خبر مبتداء وكذا الكل مبتداء من خبر كما هو الاصل اذا
الاصل ان يكون المبتداء مسندا اليه واذا كان مسندا كما هو القسم الثانى
من المبتداء فلا حاجة له الى الخبر ويتم بفاعله كلاما قوله وان تصوموا
خير لكم اى صيامكم خير لكم قوله فانهما اى الخبر وثانى قسم المبتداء قوله
الا مسندين مع ان باقى اجزاء تعريف المبتداء صادق عليهما انهما اسمان
مجردان عن العوامل اللفظية قوله ولكن فاعله فيه ان انفصال الضمير
المرفوع ههنا وهو نحن مع وجوب استتاره فى الصفة مطلقا يقتضى
ان يكون مبتداء ويدفع كونه فاعلا وكذا الحال فى اراغب انت
عن آلهتى قوله لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يكون التعريف
لمطلق الخبر بل للخبر الاسمى قوله اى ما يوقع اشارة الى ان القائم مقام
الفاعل فى المبتداء هو المصدر وان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول
قوله به فالباء اما للاستعانة او السببية قوله والضمير المجرور الى فعل

هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول
قوله اذ لم يمنع مانع بوزنها عدم جواز قولك فى دار رجل لان النكارة فى المبتداء
ههنا تمنع تقديمه قوله لاصالة التقديم اى تقدم زيد قوله اصله التاخير فى
الكلام الشارح ايماء الى ان قوله المص وامتنع صاحبها فى الدار تفريع على
المفهوم من قوله واصل المبتداء التقديم قوله اى الامرين المعلوم صفة للا
مرين جارية على غير من هى له قوله واعلم ان المشهر اعلم ان هذا التحقيق
مبنى على ان المراد بالهرير نباح الكلب وهو عواده اى صيحته ونقل السيد
المدقق فى حواشى المطول وشرح المفتاح من الصحاح ان الهرير صوته
دون نباحه من قلة الصبر على البرد فمن اراد حقيقة الحال وجلية
المقام فعليه المطابقة فى بحث تخصيص شر اهر ذا ناب من هذا الكتابين قوله
فيكون شر عظيم فيه انه ح يكون داخلا يختص بالصفة قوله كالام فى نعم
الرجل على تقدير ان يكون المخصوص مبتداء وما قبله اعنى فعل المدح والذم
خبره واما اذا كان خبر مبتداء محذوف فلا يكون مما نحن فيه قوله فى نحو
الحاقة ما الحاقة اى اى شئ هى فما مبتداء والحاقة خبر مبتداء والجملة
خبر المبتداء الاول وهو الحاقة كذا فى البيضاوى قوله وهم البصريون الاولى
ان يفسر هذا الكلام بان يقال فمذهب الاكثر من النحاة على حذف المضاف
الشايع دون حذف الجار الغير الشايع فى مثل هذا الموضع قوله والاصل
فى الخبر الافراد لاصالة المفرد فى الاعراب قوله رجل صالح خير منك والخبر ههنا
اخص من المبتداء قوله ايضا اى كما وجب تقديم اذا كانا متساوين فى قدر

التخصيص وهو التخصيص بعمل **قوله** عبده متوكل فانه يجوز فيه ان يقال متوكل
على الله عبيده بتقديم الخبر على المبتداء **قوله** حذف لبس وهو ان اللبس
اشتباه الغرض المقصود اعني اثبات محمول على مضمون اسم ان وخبرها اعني
الحكم بمعنى الوقوع بغير المقصود فانك اذا قلت انك قائم عندي بالكسر يحتمل
ان يتعلق الظرف بقائم وان يتعلق بالحكم ايضا وعلى التقديرين معنا
غير الذي قصد من المفتوحة اما على تقدير الاول فظاهر واما على الثاني
فلان معناه افادة مضمون اسم ان وخبرها مقيدا **قوله** وفي هذا الصورة
احتياج للاتصال بينهما لانهما شيء واحد **قوله** فالاقتصار عليه لذلك
اشارة الى قوله لان التعدد بالعاطفة لاخفاء فيه لا في الجمع ولا في
غيرهما الا الى قوله وايضا واليها جميعا يعرف بالتامل **قوله** فلا يرد عليه
ولا يخفى عليك ان هذه الورود انما يتم اذا ادعى انحصار صحة الدخول
في صورة التضمن المذكور وهو غير مفهوم من كلام المص وان صرح هنا
الكتاب انحصارها في صورة تصدر المبتداء بانا ويتضمن معنى الشرط
فعليك بالتوفيق والله الموفق **قوله** بجملة فعلية ههنا اي في موضع
الصلة للموصول الذي وقع مبتداء متضمنا بمعنى الشرط فيصح دخول الفاء
في خبره اذ شرط صحة الدخول كون الصلة فعلا او مؤولا به ليتاكد مشابهة
الشرط كما ذكره **قوله** بالاتفاق من الكوفيين **قوله** انما هو من بين
الحروف فالتخصيص انما هو بالنسبة الى ساير الحروف المشبهة **قوله**
الاتهام وجه الاتهام انهما ممتازان عن اخواتهما دون ساير الموانع

بالاتفاق

بالاتفاق من ساير نواسخ الابتداء على كلا القولين وهي الحاق لسيبويه
ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما **قوله** غير سادة مساده فيكون ظرفا
لغوا الا مستقرا **قوله** اي في وقت خروج الظاهر من هذا التقدير دخول
اذا على الفعل المقدر اذا خرجت وفيه ما لا يخفى **قوله** واخطب ما يكون
الامير قائما فيه اسناد الفعل الى وجود الفاعل مجازا او اخطب اوقات
وجود الامير اذا كان قائما فيه اسناده الى ظرف الفاعل بل الى ظرف
وجوده في الخبر هو اذا المضافة الى كان حين كونهما ويحتاج الى تقدير
لفظ آخر اعني حاصل مثلا لا يخبر جدا والا يلزم ان يكون للظرف ظرف
يعني ان اذا في اذا كان مرفوع المحل بانه خبر المبتداء **قوله** اي تقديره اي تقدير
ضربي زيد قلنا هذا التقدير اذا كان قائما حالا عن زيد واما اذا كان حالا
عن ضمير المتكلم فالتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربي
زيدا قائمين ضربي زيدا حاصل اذا كنا قائمين **قوله** وفيه تكلفات كثيرة
هذا بيان التكلفات الكثيرة ولا يخفى ان ما ذكر في ضمن البيان لا يدل
على كثرة التكلفات بل لا يدل على كثرة التكلفات بل لا يدل على وجود
التكلفات ايضا وانما يدل على وجود التكلفين اللهم الا ان حذف اذا
مع الجملة المضافة اليها تكلفين هذا والمراد اعني كثرة التكلفات لم يثبت
بعده اللهم الا ان يقال المذكور ههنا بعض من تلك التكلفات على ان
في كون الآخر تكلفا بحثا اذ حذف كان واخواته اذا كان متعلقا للظرف
المستقر ان يكون تامة مطردة **قوله** وهذا يظهر ان تقديره الى تقدير البصريين

في هذا المثال قوله عمومه اى عموم المبتدا اى المصدر وافعل التفضيل
قوله بالواو التي بمعنى مع اى بالواو التي تفيد فائدة مع بمعونة المقام
اذا المراد بمثل كل رجل وضيعته ما اريد فيه الاخبار عن الشيء بانه يقارن
غيره وكل الغير قلما يتصور ان ينفك عن ذلك الشيء صرح بذلك الفاضل
نقلا عن صاحب اللباب فعطف ذلك الغير بالواو على ذلك الشيء يفيد انه
ان يكون المقارنة الواقعة بينهما في نفس الامر متصورة وهو معنى مع
ومفادته والا فلا مقارنة بين كون الواو للعطف وبين كونه بمعنى مع
على ان الاول يقتضي رفع مدخولها والثاني يقتضي نصبه والتاويل بان
واو المعية في الاصل للعطف مما لا مناسبة له في المقام كما لا يخفى على ذوى
الافهام اذا عرفت ما قدمنا فعليك تطبيق قول الشارح في صدر التفسير
اى كل رجل مقرون مع ضيعته له والله الموفق قوله مع التمام الا المفتوحة
اى لا المفتوحة ويفهم من هذا الكلام ان ذا اللام لا يستعمل الا في القسم
وكذا ايم حكمه فافهم قوله بهذا الحروف عليها اى على المسند وذلك الشيء
الذى المسند اليه هذا المسند فلا يتجاوز عنه قوله لفظا او معنى على سبيل منع
الخلو دون الجمع كما لا يخفى قوله الا اذا كان في وقت من الاوقات قوله
ما لا يتوسع في غيرها اى حال كونهم يجوزين في غيرها فافهم قوله لئلا يلزم الكذب
ينبغى الخ لان المراد من الكلام تحقق الخبرين معا في الكلام فافهم قوله فانا
ابن قيس الاستدلال على عمل لا في هذا البيت بناء على ان المبتدا لا يكون
نكرة مخصصة فتدبر قوله لصحة اطلاق صيغة الخ اى اطلاق لغويا

فافهم

فافهم قوله وانبت انه نباتا اشكالا قويا لان معنى الفعل ليس بمشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء وهو لازم على ما حققه الشارح في قوله المعنى
بمعناه قوله اى من هذه المواضع موضع هذا اشارة الى ان ههنا
حذف مضاف وما موصولة عبارة عن مفعول مطلق وفي وقع ضمير
عائد اليها وكذا الحال في البواقي في الآتية نحو لزيد زيد الخ الرفع على البدلية
متعين ههنا صرح بعض شروح اللباب قوله فاذا له صوت صوت حمار
مرفوع على البدلية الادعائية قوله وان لم تكن للتثنية في صحة استعمال
ان الوصفية ههنا بحث قوله ويجوز ان يكون من لبت مكانا وكان وجه
رجحان التوجيه الاول مع اظهرية الثاني ان كلما ازداد اعتبار النقض
في لبيك ازداد امناسبته لما قصد منه فان النقض فيه انما يكون هو في
المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ للاستماع الماموريه فيتمثل فيه النقض
نوع تاكيد بمعنى هذا اللفظ وشهادة لما ادعى به فافهم قوله في ضرب زيد على
صيغة الخ وههنا من التامل لا بد دقيقا في ضرب زيد اذ فيه اعتبر اسناد ه
الضرب الى الفاعل الحكمي مع ان زيد ليس مفعولا به والتعريف يجب الظ
هنا دق عليه على تاويل الشارح قوله نحو يا لزيد ويا لعمرو فان قوله ويا
لعمرو ههنا وان كان معطوفا على يا لزيد لكن لم يعلم ان لعمرو مستغاث
هو ام مستغاث له لاحتمال ان يحتمل على حذف المنادى بخلاف ما عطف
على المستغاث كما في الصورة الاولى لم يكن فرض حذف المنادى فيها لاحتياج ٤
حذف مدخول واو العطف فافهم قوله عن جواز ضم فان العلم لا يكون

مضافا ولا مشبهة ولا منكرا فتعين جواز الضم لا يجوز غيره والمستغاث
باللام لا يفتح وبالالف لا يختار فتحة بل يجب فافهم **قوله** فرالوسامة قلبت
الواو الفا على غير القياس كذا في الشافية في اعلال الفاء **قوله** لان نداء
هذا التعليل يقتضي ان يكون حذف حرف النداء مختصا بالعلم وليس كذلك
فلا يصح **قوله** لم يكثر في انه يقتضي ان حصار حذف حرف النداء في العلم **قوله**
ويستقبح اي مثل هذا التركيب يعني حذف العامل اعني الفعل لانهم استقبحوا
وانصبه ح **قوله** مرتبط للشرط فيه اشارة الى اضافة معنى الى الشرط في
في قول المص بمعنى الشرط فتقبيل شجر الاراك **قوله** مثل اياك واصله اتق
نفسك بتوسط النفس حذرا عن اجتماع ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد
في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل لضيق المقام وجوبا استغنى عنه
فحذف ثم صار الضمير منفصلا قال الشيخ اصله اياك اتق ويجوز الجمع
بين ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد اذا كان احدهما منفصلا لان
حكم المنفصل حكم الظاهر حتى لا يحتاج الى ذلك التطويل بلا فائدة **قوله** لانه
لا يقال الخ لان معنى الاتقاء پرهيز بردن لا پرهيز انيدن **قوله** في مثال النوع
الثاني في ذكر المثال اشارة الى ان النوع الثاني قد يكون فيه تقدير
بعد مناسبا للمعنى المقصود كالمثال المذكور لا يخفى عليك ان النصب
في المثال المذكور اعني الطريق الطريق انما يقع بنزع الحافظ والتقدير
اتق عن الطريق فافهم **قوله** خارجة عن المحدود اي لا يسمى توابع التحذير
او كذا حال توابع الفاعل وغيره بدليل ذكر التوابع مستقلا **قوله** مذكور

تضمنا

تضمنا اي ذكر تضمن اي ذكر تضمنا **قوله** اي اسماء الزمان سواء كانت
مشتقة او لا **قوله** اي قسمي المفعول فيه وهما ظرف الزمان وظرف المكان
وهو الظاهر المتبادر فافهم اذ ازمان الضرب والتاديب فيه انه اذا كان كذلك
لا يصح العلمية بينهما الا ان يقال انهما في الحقيقة بين المتبادرين الحقيقيين
كما قيل في قولهم الضرب يوجب التاديب والعلم صفة توجب تمييزا لا
يحتمل النقيض بناء على ان التمييز عبارة عن نفس الاعراب النفي في
التصديقات وهما نفس العلم موجبة فتدبر ولا تغفل عن المراد ههنا
قوله حصل الحيلولة الاولى ان يقال في الحول بدل الحيلولة فانهما يعني
يقال حال الشيء يعني وبينه يحول حولا وحولا اي حجز ويجيء الحيلولة
بمعناهما ايضا **قوله** وفضيلتها الخ الرواية بتاء التانيث في رضعتها
مع عدمها في فضيلتها فتدبر **قوله** فان كان اي وجد هذا الكلام مسوق
لبيان ان المذكور بعد الواو في اي مقام يقصد ذكره بعده
المصاحبة المعهودة جوازا او وجوبا فافهم **قوله** لفظا تمييزا او حال
او خبر كان ناقصة وجاز ان يكون ظرفا اي في اللفظ لان المعنى ما تصنع
الظاهر ان هذا التعليل بالنظر الى الامثلة الثلثة الاخيرة فيكون المراد
بما تصنع بهذه الصورة مع قطع النظر عن ان يكون في اوله التاء اوليا
فتدبر **قوله** والتمني والترجي قيل قال الشيخ الرضي انهما ليس بعاملين
لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل انتهى في عموم هذا
الكلام تامل اللهم الا ان يؤول الجوامد بالمشتقات كما ذهب اليه البعض

في الجامد

وفیه ایضا ما لا یخفی علی المتامل الصادق قوله صاحبها معرفة وجاءنی رجل عالما
عطفا علی اسم یکون ومعرفة منصوبا علی نکرة خبرها کما ذکر فی بعض الشروح
لان تعریف ذی الحال لیس شرطا للحال قوله او بعد لا بد من التامل فی
هذا الظرف ومن ان یجعل لفظ الحال الاتی فاعلا له وقائما مقام الفاعل
متقدما علی سبیل التنازع فتعقل قوله یقول ارسل ویحتمل ان یکون
تقول علی صیغة الخطاب لبیان التقدم فتامل قوله مداخلة بعضها
فیکون من باب الطلاق المرسل علی انفع الاثنان قوله علی نقض الظاهر
انه یقصد الاستعارة فح قوله باسوی التقدیم ای تقدیم الحال والاظهر قوله
والاقصر ان یقال لولا التقدیم مکان باسوی التقدیم فتدبر قوله وبعضهم
یجعلها مصدرا فیکون کافة مفعولا له من ایسر النخل باعتبار انه یکون
الفاعل بصیرورة ولا یخفی ان هذا الاعتبار انما یصح اذا اسند الفعل الی
النخل اما اذا اسند الی ثمره فلا یصح الا ان یحمل علی التجرید البدیعی فتدبر
قوله عند معظم محققیها انه یجوز تقدیم الحال علی اسم التفضیل تشبیها
له بالظرف قوله لیس بصحیح لانه یلزم تقیید الاشارة بحال البسرة
ولیس کذلک بل هو تفضیل الشیء علی نفسه باعتبار حالته واحدة اعنی الرطبة
قوله تجوزا ای دلالة تجوزا او دلالة تجوزیة قوله لان المتبادر من
الماضی المثبت الخ هذا التحقیق للحال والمقوم هنا قیل وقال فلا تلتفت
الی ما قیل ویقال فماذا بعد الحق الا الضلال قال بعض الفضلاء
اعلم ان الافعال اذا وقعت قیودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منه

استقبالیتها

25

استقبالیتها وحالیتها وماضویتها بالقیاس الی المقید لا بالقیاس
الی زمان المتکلم کما فی معانیها الحقیقیة ولیس ذلک بمستبعد فقد صرح النحاة
فی مباحث حتی یکون الفعل مستقبلا بالنظر الی ما قبله وان کان ماضیا نظرا
الی زمان التکلم وعلی هذا والتبادر ان الضمیر المنصوب فی مقارنه
راجع الی زمان العامل لکن المطلوب مقارنة الحال لعاملها بان یکون
زمانهما واحد فتدبر ولا تغفل قوله تحققت ابوته مقتضی الظاهر التعبیر
الحقیقة بصیغة المضارع کما ان المقسم کذلک فلا بد فی عدوله عنه من نکتة
ولا یخفی نکتته لمن تامل فی مؤدی زید ابوک احقه قوله وشرطها ضمیر شرطها
راجع الی الموکد المعهودة المذکورة اعنی الذی یجب حذف عاملها من
حیث هی کذلک الا تری ان لام التعریف الی حج التجربة هنا ان یقال هکذا
الا یری ان الاسم المعرف باللام وان کان یتم بها فلا یضاف معها لا ینصب
التمییز عنه قوله ملتبسا بتنوین المفرد المراد ما یقابل الجملة وشبهها و
المضاف کما سبق لا یقابل المثنی والمجموع قوله فی طرف النسبة المراد
بطرف النسبة هاهنا الذات المقدرة اذ الطرف هی بالنظر الی الحقیقة
لا ما یتبادر مما انتصب عنه لعدم الابهام فی اطراف النسبة المبهمة فتدبر قوله
مثل ابا فی مثل طاب فانه یصح ان یکون عبارة عن زید وترجمه خوش
زید از ان روکه ادیو ربست ویصح ان یجعل عبارة عن متعلقه فیکون
المعنی خوش زید از ان روکه او را بدر ست قوله تمییزا من زید انما قال
تمییزا عن زید مع انه تمییز عن الذات المقدرة اذ هی فی الحقیقة

والخارج فى هو زيد فيكون تعيين احدهما تعيين الآخر وتمييزه فافهم **قوله**
اعنى الشيء المنسوب الى زيد المغاير له فى الحقيقة والخارج **قوله** من حيث احتيا
زاتها انما قيد قصد الانواع بهذا الحيثية لان سوق الكلام الى بقى النوع وقع
فيه المستثنى منه على ان يكون الانواع مقصودة من الجنس ايضا وقد
عرفت بما سبق ان المراد بالانواع هناك حصص الجنس سواء كان الخصوصيات
الكلية والشخصية لعلة مذكورة هناك فيكون المراد بها ههنا ايضا
كذلك لجريان تلك العلة ههنا بعينها فيكون المراد بالتثنية الجنس حصة
المقصودة ان يكون فردين شخصين او نوعين وافراد كذلك **قوله**
فانه اى امتيازاتها بالخصوصيات الكلية او الشخصية كانت الصفة
له الظاهر فى العبارة تدل صفة **قوله** من قائل من ههنا بيانية
كما صرح فى شرح المفتاح فى عز من قائل قال قطب الغالى ويعرف
من التبيينية بان قبل او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور تفسيرا له
ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم مثلا يقال للخاتم انه فضة والمغ
فى قولك عز من قائل هو قائل بخلاف التبعيضية **قوله** لان من تزاد
فى التمييز بهذه العبارة تدل بحسب الظاهر على ان من هذه زائدة لا بيانية
ولا يبعد ان يقال انما قال تزاد دون تدخل لان من هذه مما للحاجة
الى اتيانها فلا تنافى كونها بيانية **قوله** وهى اى التمييز عن النسبة
الظاهر من هذا الكلام ان التمييز عن النسبة مطلقا اى اى نسبة كانت
من النسبة فى الجملة او ما ضاهاها او الا ضافة لا بد ان يكون فاعلا

او مفعولا فى المعنى فيرد عليه لله دره فارسا فان الدار لا يصلح ان يسند على الفاعل
فينبغى ان يحمل النسبة فى القاعدة المذكورة الزائدة فى التمييز على نسبة الفاعل او
المفعول فتدبر **قوله** فالمتصل هو المخرج اى قبل لا ان فلا تناقض من
متعدد اى من شيء متعدد وقوله جزئياته اما مرفوع على انه فاعل متعدد
المعتمد على موصوفه المقدر ويحتمل ان يكون مجرورا بناء على مذهب الكوفيين
من جواز حسن وجهه فلا قبح فى السعة وان يكون منصوبا على التمييز بناء
على مذهب ايضا من جواز كونه معرفة فافهم **قوله** لئلا يذهل عنه فيكون
قوله غير الصفة صفة الا على ان يكون غير بمعنى لا وفائدتها تاكيد كما هو معرفة
فى نحة واحدة **قوله** فيخرج نحو قرات وهذا تعليل للاحتياط فالعيد متعلق
الى النفى الى النفى تامل **قوله** او معنى الفعل الاظهر ان المراد بمعنى الفعل المعنى الذى
يفهم من شبه الفعل او الظرف او نحوهما مما يستنبط منه معنى الفعل فى الجملة فافهم
قوله فى الاكثر متعلق بالمنصوب الملحوظ فى صح المستثنى المنقطع فافهم او
خبر مبتداء محذوف **قوله** الا بدل الغلط لقائل ان يقول الظاهر ان ثوبه فى قولك
ما سلب زيد ثوبه مستثنى منقطع فيتصور فيه بدل الاشتمال ايضا اللهم الا
ان يقال ان الملابسة بين المستثنى والمستثنى منه تنظم المستثنى فى سلك الاتصال
فتدبر والله اعلم حقيقة الحال قوله تعالى لكل امة اجل اى مدة مضروبة فاذا جاء
اجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون اى لا يتاخرون ولا يتقدمون
وهذه الاية تدل على ان احدا لا يموت الا بانقضاء اجله فيصل قوله تعالى
اذا جاء اجلهم شرط وقوله تعالى فلا يستأخرون ولا يستقدمون **قوله**

والفاء حرف الجزاء فوجب ادخاله في الجزاء و دلت الآية على ان الجزاء يحصل
مع حصول الشرط لا يتأخر عنه وان حرف الفاء لا يدل على التراخي وانما
يدل على كونه جزاء واذا ثبت هذا فنقول اذا قال لامراة اجنبية ان تزوجتك
فانت طالق قال بعضهم لا يصح هذا التعليل لان هذه الآية دلت على ان
الجزاء انما يحصل حال حصول الشرط فلو صح قوله ما جاءني القوم
الا حمارا مع كون هذا المثال مما نحن فيه نظر اذ عند حذف القوم لم يبق المعنى
المقصود اعني الاول فلم يصح حذفه على ارادة المعنى المقصود اي الاول
فتامل قوله في محل النصب على الحالية فيه ان اعتبار الحالية ههنا ينافي
التوجيه المقيد به عندهم في دفع التناقض في صورة الاستثناء من اعتبار
النسبة بعد تمام المستثنى فافهم ما فيه فانه دقيق قوله اي وقت خلوهم اي
خلو المجائي منهم او بعضهم مطلق منهم والاختصار بناء على ظهور المعنى
تحاشيا عن ذكر ما سبق قوله الا ان يستقيم المعنى قال بعض الفضلاء وفي
مستثنى مفرغ فعلى هذا يفهم من التقييد بقوله وهو في غير الموجب اي لا يوقع على حسب
العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى انتهى كلام الهندي
والجامي لذلك جعلا قوله وهو في غير الموجب حالا ولك ان تجعله ابتداء الكلام
وتقدر عامل الظرف منفيا بمعونة استقامة الاستثناء مع معونة سياق
الكلام فانه لا يخفى على سليم ان المراد من هذا الكلام قوله بيان موضع
وقوع المفرغ لا بيان كونه على حسب العوامل فافهم فيكون المستثنى
من فعل منفي يفهم من معنى الاختصار اذ ماله وهو يوجب ولا يخفى ان توجيه

الشارحين

الشارحين الفاضلين انسب من جهة اللفظ هذا والتوجيه الاخير انسب
بالمقام من جهة المعنى فافهم فعليك الاختيار ثم الاختيار قوله نحو قولك
كل حيوان الخ هذا مثال لما يصح ان يثبت فيه الحكم الايجابي على سبيل العموم
ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ في الموجب لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم
ولا يخفى انه معنى ما زيد شيئا الا شيء حقير لا يعبأ به اذ التنكير
للتحقير كذا في الهندي لا يخفى ان المبالغة في توجيه الشارح اكثر من المبالغة
في توجيه الهندي فقيدناه الخ الفاء للتعقيب قوله مرتبة المفرغ بعد مرتبة
المفرغ قوله ولا قوة موجود الا بالله والخبر الظاهري هو المستثنى المفرغ
الموجب باعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف فافهم
قوله وان يقدر لكل منهما والعطف في كل صورة من التقديرين عطف
المفرد على المفرد لكن المفهوم من كلام الشارح فيما بعد في مواضع ان هذا
الكلام اذا قدر جملتين يكون العطف عطف جملة على الجملة البتة مع ان
العطف بين الجملتين في بعض الصورة لا يمكن الا بعطف الجزئين على
سبيل التفصيل والمشهور ان مثل هذا العطف من قبيل عطف المفرد
على المفرد فكانه اراد بعطف الجملة على الجملة عطف اجزائها على اجزائها
مجملة او مفصلة فافهم قوله وعطف جملة على جملة ههنا انما يتصور
بعطف الجزئين على التفصيل كما لا يخفى قوله نحو لا حول ولا قوة في صورة
الرابعة اذا قدر الكلام جملتين يتصور العطف بينهما على سبيل التفصيل
والاجمال قوله اي ما اجري فيه الوجه الخامس قوله بعطف جملة اي

بجملة لا منفصلة فافهم كما لا يخفى وعطف الجملة على الجملة ههنا على سبيل
الاجمال على ما هو الظ ويحتمل التفصيل **قوله** فلا يرد انه الح ويجوز انه لو
جعل الاول مجردا على انه صفة المبنى لم يرد هذا ولا افاد التكرار والله
اعلم **قوله** وبنى على الفتح لان حكم التاكيد اللفظى فى الاغلب حكم
متبوعه اعرابا وبناء وقد يجوز الرفع والنصب فى التاكيد ههنا كما يأتى
فى توابع المنادى المفردة **قوله** او على محله التركيب فى كون المبنى على الفتح
منصوب المحل نظر اذ شرط نصب اسم لا فيه مفقودة فتدبر **قوله** فى بيان
فوايد القيود فى صدر هذه الصحيفة **قوله** لكان الفعل بالعاطف
اى بواسطة العاطف على اسم لا فالفاصل به هو المعطوف عليه ايضا
فافهم **قوله** اى تركيب يشتمل فالمراد بالمضاف اليه على الا
ضافة او الاسناد المجازى **قوله** على علامته اعم منه قيل لجواز ان يتحقق
علامة الشئ بدون ذلك الشئ انتهى فى الكلام نوع خفاء فافهم
هذا م
قوله ايضا اى لمن اطلق على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا شرطه
اعلم ان عدم ذكر الشرط المختص بالاضافة المعنوية ههنا يدل على
تقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية كما فى المعنوية والا فلا وجه
فى تركه ههنا وذكره فيما سيجئ شرطا للاضافة المعنوية **قوله** التعريف
فيه نوع مخالفة لما سيجئ فى شرح قول المص وتفيد تعريفا
مع المعرفة من تعليل ذلك المقول فافهم **قوله** فى الاضافة
المعنوية اى فى الاضافة المعنوية التى يكون المضاف اليه معرفة

٣٤

معها لكن ترك هذا القيد اعتمادا على انفهامه من المقام فلا يرد الا
ضافة المعنوية التى مفادها التخصيص فتدبر **قوله** موضوعه وضعا
نوعيا **قوله** هذا الحكم اى حكم افادة الاضافة المعنوية تعريفا فى المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة **قوله** ومثل وكذا ما فى معنى مثل من شبه ونظير
وغيرهما **قوله** لتوغلها لا يخفى عليه ان هذا التعليل غير ملائم للتعليل الذى
ذكره فى افادة الاضافة المعنوية فى المضاف تعريفا مع المضاف اليه المعرفة
بل انما يلائم للتعليل الذى ذكره بقوله لان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهوديته فالمناسب ان لا يستثنى هذين اللفظين
من الحكم بناء على ما قال فى جواب الاعتراض بقوله فان قلت فتدبر
ولا تغفل **قوله** غير السكون وغيرها صفة للحركة المعرفة باللام لحكم
بتعريفه بالاضافة اى شرط الاضافة المعنوية من حيث انها اضافة
معنوية والا فلا بد فى الاضافة بتقدير حرف الجر كون المضاف اسما
مجردا عن تنوينه لاجلها كما سبق فى المتن **قوله** النجم والثريا تصغير
ثروى تانيث ثروان وثروان ذو ثروة وهى الاجتماع والاصل
ثريدى قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين فى الاخرى كذا فى
بعض شروح المفصل **قوله** فيها اشارة وما قيل من النحو الايجرى
فى صورة تعريف المعرف بالاضافة فافهم فانه خفى غبتى وجلى
على ذكى **قوله** فى تقدير الانفصال اذ التقدير اما الرفع على الفاعلية
او النصب على المفعولية **قوله** للتخفيف اى كل ذلك للتخفيف **قوله**

جلزهذا التركيب فيه ان جواز هذا التركيب يتوقف على خصوص التخفيف
من الاضافة ايضا فالقصر على ذكره تقتصد الا ان يقال المراد بالتركيب
التركيب بامور ثلثة اى لا كل واحد واحد قوله يستلزم حذف ان في
قوله ان المشار اليه قوله فلا يرد انه الخ لقائل ان يقول هذا القدر
مقبول لو كان تقدير الاعتراض على ما قرر ولكن يمكن ذلك بوجه آخر
وهو ان يقال لا ينبغي ان يجعل انتفائه اى انتفاء التخصيص من جملة المفرع
عليه اذا لم يثبت له فرع كما كان لاخويه فاذن لا محيص عن الاشكال
الا ان يحمل على التغليب قوله ان دخول لام التعريف الظاهر ان يقال دخول
اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف قوله ثم ع ق في العبارة
مما لا يخفى مما مر في الحاشية قوله اللهم هذا اعتذار عن الحكم بالضعف
قوله ولا يخفى عليك انه لو قيل في تعليل الضعف لعدم الفائدة في الا
ضافة اصلا لكان سالما عن هذا النوب فتدبر قوله قد يتحمل في المعطوف
الاظهر في العبارة قد يتحمل في الشيء معطوفا ما لا يتحمل فيه غير معطوف
قوله حرف الروى من القصيدة فيه تأمل قوله معرفين باللام
الاحسن والاظهر ان يقال بدل معرفين باللام ذوى لام فان
في الضارب ليس اداة التعريف بل هو الموصول وصلتهم فاعل منكرا
كما هو الاصل قوله وكانت مضمرات اى صيغ مضمرات متصلات
قوله الى تحقيق تخفيف اى ثبوت تخفيف قوله فاعلا مضافا الظ
انه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل تدبر قوله وح يندفع ما فيه

الى في قوله

الى في قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها قوله من توهم
او في شاتية المصادة انما نشأت من جملة عن الجواب عن الاستدلال
الفراء به فعلم انه لم يتضمن الرد على الفراء في الاستدلال به كما يتضمن كل من
المسئلتين الاخيرتين الرد عليه في الاستدلال بهما كما سيجيء قوله وارجاع
كل من الصورتين الخ عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها انه ضعيف الخ اى ارجاعهما الى مسئلة ظاهرة
لا يحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى من تلك الثلث اعني
قوله وضعف الخ البتة قوله الاخيرتين اى انما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه وقوله والضاربك وشبهه
على ضاربك قوله وتضمن الرد هذا عطف على ان يجعل في وكك
ان يجعل اى وكك ان كل واحد من الثلثة اشارة الى مسئلة على
حدتها وتضمن كل من المسئلتين الاخيرتين الرد على الفراء في الاستد لال
بهما هذا مما لا شك في صحته متأمل صادق واما النسخة التي
رايت في اكثر الكتب وهي تتضمن فساده مما لا يشك على متأمل
عارف لاساليب التراكيب على تقدير ضمير الشان في فانه والا فلا خفاء
في ظهور فساده لكن لم اجد في كتب النحو جواز تقديره لهما لان
المشددة وانما الموجودة فيها جواز تقديره حال كونه لهما لان
المكسورة والمفتوحة المخففة من المشددة قوله بالغيبية
باربع يا آت نسبة ومصدرية مكان ضمير هو راجع الى الجانب

فافهم قوله جانبه الضمير المجرور للمكان قوله هو جزء بتنكير جزء على ما هو
المناسبة للمقام لان المراد جزء غير معين فافهم قوله والاضافة بيانية
في جعل هذه الاضافة بيانية نقض لقاعدتها فان الاضافة البيانية
كما سبقت انما تتأتى اذا كان بين المضافين عموم من وجه وكان
المضاف اليه اصلا وجنسا للمضاف بل الآن مثل هذه الاضافة ممتنعة
فتدبر قوله بالنسبة اليه نسبة اضافية اضافة لامية فافهم قوله فان
كان في آخره فالضمير في آخره الاسم المطلق لا للاسم الصحيح او الملحق
فان ذكر المقيد يستلزم ذكر المطلق قوله نحو كلا جابر يريد ان قوله
من جهة متعلق بمقدر ومن الابتداء الغاية وذكر المقدر مسند
الى ضمير راجع للثاني مجازا او اسناده حقيقة الى اعرابي وهو التابع
فتدبر قوله شخصية ويا صفة واحدة فالنسبة مجازية
او صفة محذوف والتقدير وحدة شخصية قوله يخرج الكلي
اي كل المشمول الواجب الخروج لا كل المشمول المذكور مطلقا
لان التوابع منه والقرينة ظهور المراد ويا زيد العاقل فان ضم
يا زيد وان لم يبين اعرابا لكنه في حكمه على ما عرف في موضعه قوله
فان دلالة التوابع في كون هذا الكلام واقعا علة للواردة
المذكورة نوع تامل قوله اي تامل مقبول في حقه اخرجه الخيكون
الانشائية بعد التأويل مفردة قوله في النظ اي لم يكن قصود
غلمانه مماثلا ليقصدون غلمانه في النظ قوله فلو وقع اخص

ولاجل ظرفيا فان فتح لاجل في حكم الاعراب كما ثبت في موضعه صح

نعتا

نعتا اي ولو وقع اخص من بعض لغير اخص من ذلك البعض
فتدبر قوله وحملا الموصول وان لم يكن متعينا في نفسه بل مبهما فيها
مثل اسماء الاشارة ولم يحمل اسم الاشارة لفقدان ما وجد في الموصول
الباعث على الحمل المذكور فيه ولذلك كان الموصول لباب هذا
قبيلا دون الاشارة فان الاسم الاشارة لا يدل على معنى في شكله
من اسم الاشارة بخلاف الموصول فتدبر قوله اي قصد نسبة
التغيير بالفعل اشارة الى ان لفظ المقصود ههنا ليس من عداد
الاسماء هل هو عامل اذ وقع صفة ففيها معنى الحديث ولذلك
فيما بعد متعلق بالمقصود لانه العامل فيه فتدبر قوله بتبقية
المعطوف عليه اي بواسطة تبقية المعطوف عليه قوله
على الصفة المتقدمة فيكون تلك الصفة نعتا من جهة وعطفا
من جهة اخرى كالخبر بعد الخبر اذا توسط بينهما الواو فانه خبر من
جهة وعطف من جهة اخرى فتدبر قوله الاولها التقدير
الاقربة لها منه دون قوله وقال بعضهم فيه نظر لعل هذا
النظر في كلام الامالي فان الحرف المتوسط بين الاوصاف انما هو الواو
دون غيره بحكم الاستقراء ومعناه الجمعية فقط ومحققه في صفة
بعد صفة اخرى بلا ذكره بينهما كما في جاء في زيد العالم الشاعر
فذكره هنا حال عن الفائدة الى افادتها بحسب الوضع الا الجمعية
فتدبر قوله لان الحروف المتوسطة الجمع باعتبار الموارد فتأمل فيه

قوله فان كان الضمير اعم من ان يكون مرفوعا او منصوبا فافهم
متساويان بلا اولوية احدهما فيكون المراد بالجواز ههنا تساوى الطر فين
فلا يرد على المص تخصيص جواز ترك التاكيد بصورة الفصل مما لا وجه
له لا على مذهب الكوفية ولا على مذهب البصرية اذ هو موجب عند
البصرية وهو المختار عند المص قوله من اتصال الفاعل المتصل
اى الضمير المرفوع المتصل للفاعل اذ لا يوجد اتصال الفاعل
الا فى ضمنه قوله لان الفاعل ان لم يكن الخ يعنى ان جنس الفاعل ان لم
يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله عن عامله اى تخلل شئ آخر بينهما
فى حال السعة بخلاف جنس المجرور فانه لا ينفصل عن جاره الا فى
حالة الضرورة كما فى قول الشاعر بين ذراعى وجبهة الاسد واذا
كان هذان الجنسان متفاوتين فى الاتصال اللغوى قوة وضعفا
حيث جاز تخلل شئ آخر بين احدهما وعامله ولم يجز فى الآخر ثبت
التفاوت بينهما فى الاتصال الاصطلاحى اعنى الاتصال الذى
حصل حال كونهما ضميرين متصلين فكره العطف على الضمير المجرور
كما كره العطف على الضمير المتصل المرفوع بل كان الاول اشد كرها
من الثانى فتدبر وتامل هكذا ينبغى ان يعلم المقام فانه مما اشتبه
على الانام العظام قوله جاز انفصاله لعل المراد بالانفصال ههنا
لغوى لا اصطلاحى يعرف بالذوق السليم مع انه مما يجى من قوله
وليس للمجرور ضمير منفصل لا يحتاج عن الاستدراك على تقدير ان يراد به

الانفصال

الانفصال الاصطلاحى اذ قوله والمجرور لا ينفصل يغنى غناءه لان المراد بالا
نفصال هنالك ايضا اصطلاحى اذ الانفصالين المذكورين ههنا يجب ان يكون
على معنى واحد فافهم قوله فكره العطف تفريع على قوله لان اتصال الضمير
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل وملخصه انه لما كره العطف
على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيده بالمنفصل بسبب كمال اتصاله بعامله
واتصال الضمير المجرور بجاره اشد منه واشمل لما عرفت كره العطف
على الضمير المجرور بالطريق الاولى فافهم قوله عليه اى على الضمير المجرور فافهم
وقيل جره ولا يخفى فى اولوية الاول فلا تغفل قوله فى كفى بالله فانه لا يناقض
علمه كونه فى حكم العدم وكذلك قوله وعلى هذا اعمل الزائد من الحروف الجارة
وكفى بالله شهيدا قوله فان قيل كيف حاصل السوال مطالبة الفرق بين العطف
وغيره من التوابع فكانه قيل ما الفرق بين العطف وساير التوابع حتى لم
يسلك مجموع التوابع فى سلك واحد فى الجواز وعدمه مع ان الكل مستوية
الاقدام فى معنى التبعية لكن لم يذكر النعت فى السوال لما عرفت من ان المضمر
لا يوصف ولم يذكر ايضا عطف البيان اكتفاء بذكر البدل وحاصل الجواب
بيان ما طلب من الفرق قوله كنحو عجبت من الكجاب الذى بهم العجب
بضم العين وسكون الجيم قوله والنقل قليل نادر فيهما الخ اشارة الى المناسبة
اللفظية من حيث المعنى ولما نشاء منها المناسبة اللفظية اشار بقوله
ولا منفصلين عنه وقد جعله عطفا على ما جعله فرعا قبله فان فرع
الشئ فرع لذلك الشئ فلا اعتبار به العطف قوله فى المجرور اى المعطوف

المجرور وقوله يناسب المعطوف اى يطلب ذلك المتصل المرفوع الذى
عطف على نفس ذلك المتصل المرفوع قوله عليه وعليه هنا ليس يقايم
مقام فاعل المعطوف بل القائم مقام الفاعل الضمير الراجع الى الالف
واللام تفكر قوله تباكيد اى تباكيد المتصل المرفوع قوله منلبة المجرور
منلبة المعطوف المجرور بالمجرور المتصل بانضمام الجار الى ذلك المعطوف
المجرور كما فى المعطوف عليه قوله نظرا الى ما قبله اى ما قبل المعطوف عليه
وهو مفقود فانا فيه لاجتماع قوله او نحمول عطف على قوله فبتقدير
التنكير قوله وكذا المعطوف هذه المعطوف مختص ببعض العطف على ما
اشار اليه الشارح ومطبوع من الحكم المذكور فى المتن على العموم قوله ولا
مانع منه اى من عطف الجملة على الجملة كما فى عطف المفرد على المفرد بان
عطف احد المعطوفين على اسم ما والآخر على خبرها فافهم قوله الاظهر
عندى الاظهر ممنوعة اذ احالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا
معمولهما كما تصدق على التابعين اعنى المعطوفين تصدق على التبوعين
لهما فافهم قوله معمولهما اى بحرف العطف قوله وكثر الشارحين اى شارح
هذا الكتاب او شارح الكتب على سبيل منع الخلو دون الجمع قوله وانما قال
على معمولى فيه لانكم على غفلة فكن على بصيرة قوله اكل امره والانكار
التوبيخى المستفاد من الهمزة ههنا راجع الى الكلية لان المسئول عنه بالهمزة
ما يليها فافهم قوله ويئول الاشلة كما يأولها سيبويه قوله عليها اى على
صورة العطف على معمولى عاملين بحسب الظاهر قوله ولا يقتصر على صورة

الخ اى حال كون العطف المجوز بحسب الحقيقة غير مقتصرة على صورة
سماع بل تعميمها وغيرها فهو حال تبيين هيئة مفعول يجوز فافهم قوله مع
خلاف الفراء اى مع هذا القيد قوله على مورد السماع قال ابن الحاجب انما
صح هذا لان الذى تثبت جوازه ووجوبا بالاستقراء فى كلامهم من العطف
على العاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه
ولا يتجاوز عنه ولا يقاس عليه غيره لان العطف على العاملين مطلقا
خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها
انتهى فقوله بالضابط وهو تقدم المجرور على المرفوع او على المنصوب
تدبر و بعد تأمل قوله بل يحملها وبالجملة احد سيبويه فى جواز الصورة
المعهودة المذكورة باضمار الخافض لئلا يلزم خلاف الاصل قوله وذلك
يشير الى فائدة التوكيد والغرض منه قوله وذلك الرفع اى كل واحد من
الدفعتين قوله بتكرير اللفظ اى لفظ المنسوب او المنسوب اليه فقط يعنى
وذلك الرفع انما يكون بتكرير المنسوب او المنسوب اليه بلفظ لا بمعنى
بخلاف الثالث الذى سيأتى ولهذا افرده ولم يدرج الكل فى سلك واحد
قوله به اى بالمتكلم قوله انما فى المنسوب الخ ويمكن ان يقال ان المراد بالتجوز
فى المنسوب ان يؤدى بالمنسوب المجاز لان التكلم بالمجاز فى المنسوب
انما يتحقق به وبالتجوز فى المنسوب اليه ان يؤدى بالمنسوب اليه مجازا
او مجازا بالحال لان التجوز فيه انما يتصور به ويتحقق بكل واحد منهما فى
صورة قطع الامير اللص لكن على سبيل البدل دون الاجتماع لا يخفى

في وجاهة هذا التوجيه قوله زيد قيل فالمجاز اللغوي من قبيل الاستعارة
او المجاز المرسل فتدبر قوله او في المنسوب اليه والمجاز انما يتصور في النسبة
لا في المفرد اعني المنسوب اليه بيرشرک اليه قوله فانه تجانب الفعل الخ لا يقال
كون المجاز في النسبة ينافي جعل الشارح المنسوب اليه طرفا للتجوز لانا
نقول معنى التجوز التكلم بالمجاز قال في المختار الصحاح تجوز اي تكلم بالمجاز في صحة
المنسوب واما في صحة المنسوب اليه ولا شك في صحته لا في نفس المنسوب اليه
اي في صحة المنسوب اليه بل في صحة شموله لافراده واما المجاز المتوهم في
فالظاهر انه في النسبة ويحتمل ان يكون في الكلمة بطريق الاستعارة لكن هذا
الاحتمال يهدم ما بنى الشارح في توجيه قول المص او في الشمول لبعض
الهدم بل الاول اعني كون المجاز المتوهم في النسبة بمعنى كون النسبة
مجازية يهدم ايضا ولا يخفى ما قلنا على من له روية في البيان الى
جميع افراد المنسوب اليه بهذا يشعر بان المجاز المتوهم في يكون في
النسبة ولا يبعد ان يكون في اللغة والكلمة بطريق الاستعارة لكن الاول
هو الظاهر قوله فيدفع هذا الوهم الخ لا يخفى ان التاكيد الواقع باسم العدد
لا ينتظم في سلک واحد من قسمي التاكيد فهو توكيد بحسب اللغة
لا بحسب الاصطلاح المنقسم الى القسمين المذكورين قوله وهو التوكيد
لفظا اي لم توجد في اكثر النسخ قوله ويكون المقصود على هذا الوجه الخ
قوله في حال الافراد اي حال عدم التاكيد قوله مع شدة فعوزه المفر
مكان وضع فيه القدم لاجل المركوب اعم من ان يكون عنق البعير

اوغيره

اوغيره فمعز العنق انما يتصور بحسب الحقيقة في البعير وفي غيره انما هو
على سبيل المجاز قوله ولا حاجة الى ذكر الخ هذا اشارة الى جواب دخل مقدر تقريره
انه لا بد للمص ان يستثني اذا افرد ايضا بان يقول بعد قوله واجزاءه وافراده
كما لا يخفى على احد وتقدير الجواب ظ ومحصله منع قوله مع السند المفيد
عدم الاحتياج اليه افادة ظاهرة وقد تضمن ان في تركه فائدة جليلة
ونكتة جلية تفوت بذكره فتدبر قوله بنسبة ما نسب اي بالنسبة الواقعة
في الكلام بان لا يكون تلک النسبة مقصودة بالقياس اليه فافهم قوله
على المعطوف ببل قد نقل الشارح في اول بحث العطف الاعتراض على تعريفه
بانه خرج بقوله مع متبوعه بلا وبل ولكن واو واما وام ولا جل المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما ولما توجه على
تعريف البدل ايضا سوى تلک الاعتراض بالمعطوف ببل دون غيرها من
المذكورات كما لا يخفى على المتامل الصادق اشارة الى دفعه بقوله ولا
يصدق الحد الخ فافهم هذا قوله فكلاهما مقصودان وفي هذا الجواب
شائبة الغلط اذ يلزم في صورة بدل الغلط اما تخلف الحكم عن الدليل
المذكور او كون المبدل منه مقصودا ايضا ويؤيد ما ذكر قول حشا
المطول عن نجم الائمة الرضي ان ابدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارک مثل هذا الغلط وبلا وبل وغير واقع في
فصيح الكلام وبالجملة الفرق بين البدلين المذكورين اعني بدل
الغلط ببل وبدل الغلط المصطلح بين القوم اعني ما يكون تدارکه

الغلط فيه بل ابل هما لا وجه له اصلا لانهما من واد واحد لا فرق بينهما الا في اللفظ
وهو ذكر بل وعدمه قوله فالجواب انا الخ ويخفى ان هذا الجواب لا يقع اصل
الفرق بل انما يقع الفرق على الوجه الذى ذكروه فتدبر قوله ولا يلزم في ضمنها
لذلا يفهم من هذه النسبة امر مبهم حتى يفسر بان يذكر بدل الاشتمال فافهم قوله
اعتبار غير زيد اى اعتبار غير زيد في متعلقاته في صحتها قوله بغير كون البدل
ان قلت كون البدل كل المبدل منه او جزئه هو عين الملابسة فلا وجه
لدخول الباء لفظة بغير هما قلت لا نم بل هو مسببها ولو سلم فالباء محمول على
قصد التجريد البديع قوله بوجه اى برج الاسد واضافة البرج الى الاسد
من قبيل اضافة العام الى الخاص او اضافة الدرجة اليه من قبيل الشئ الى ما
بيانية قوله بان تقصد انت فيكون قول المص هذا من باب اقامة السبب
مقام المسبب لقصد الايجاز بالاكتفاء بذكر السبب عن ذكر المسبب مع ظهور
المراد قوله واذا كان البدل اى بدل كان من انواع المبدل على ما فهم من
الاطلاق وقد صرح به في شرح اللباب قوله مع كونه مدلولهما لا يخفى ان ما
ذكره في وجوب النعت البدل النكرة حين كان المبدل منه معرفة من العلة
يستدعى ان لا يبدل ظاهر من مضمر متكلم ومخاطب باى بدل كان فلا
وجه فتامل وتدبر في قيود ما ذكره قوله على ناقة دبراء الدبراء من الناقة
هى التى العقيت راحلتها الى دبرها من غاية الهزال قوله صنع غير راحلتك
اى الحمل والرحل قوله فوضع اى وضع الحمل قوله ان جعلناه بمعنى المتحيرة كما
في قول ابن الراوندى في كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل

تلقاه

تلقاه مرزوقا فهذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا قوله
ووقوعا جمع واقع كقعود جمع قاعد والطير اسم جنس فيجوز تانيث الفعل
المسند اليه فافهم قوله اى واقع في هذا التفسير لفظية قوله واما الفرق المعنوى
وهذا الفرق اللفظى المذكور مبعث من المعنوى السابق قوله فيما سبق
اى في بحث البدل قوله في قوله المصر ما وضع الخ قوله او سياق الكلام
وسياق الكلام عام لما قبله ومابعده فيجوز ان يفهم المرجع مما بعد
الضمير فتدبر من غير ان يتقدم اى عدلوله وهو المرجع اليه له
لا بلفظ فافهم قوله ذكر خبر بعد خبر لان فيكون ذلك ابلغ اى ذكر ضمير
الشان من ان يتقدم قصدا الى التعظيم المذكور قوله مفسرا لذكر مرجعه
متقدما قوله فصار اى ضمير الشان قوله صفة جرت على غير من هى له
ليس المراد بالصفة المعنوية لكن لا المعنوية المفسرة بالمعنى القائم بالغير بل
المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود فافهم قوله
وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام الخ كان جعله في حكم حرف الجر
محمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان تقوله لولا لكان كذا في معنى
لم يكن كذا لوجودك قوله فادخل فيه قوله فيه ظرف لقوله ثم اتسع وقوله
فادخل على سبيل التنازع قوله وايراد لفظ قبل الخ فعلى هذا التوجيه يكون
مفعولا له لتقديم غير مذكور للاختصار مع وجود القرينة
والتقدير ويتقدم الجملة قبل الجملة وعلى التوجيه الثانى يكون
عدم ذكره لتنزيل يتقدم المتعدى بمنزلة اللازم قوله اى قبل

هذا الجنس اشارة الى ان اللام في قوله قبل الجملة للجنس واقعا في ضمن فرد
وهو العهد الذهني فافهم قوله اذا كان مذكرا او علم ان لهذا المقام تماكب
فيه الابهام لقوله اذا كان مذكرا باعتبار تضمين معنى الجعل اذ اجعل
مذكرا رعاية للمطابقة بين الضمير وبين العمدة في الجملة المفسرة في كونهما
مذكرين لا لرعاية رجوع الضمير الى هذه العمدة اذ الضمير ليس بعائد اليه
بل الى الشان فعلى ما ذكرنا قوله لان الضمير عطف على قوله للمطابقة
والضمير المجرور في قوله اليها راجع الى العمدة المذكورة معنى تامل قوله
اي بهذه الحصة اشارة الى ان اللام في بالجملة للعهد الخارجي قوله
على ما ذكرنا من التوجيه الثاني المذكور لقوله ولا يبعد ان يقال الخ قوله
على صورة الفضلات انما زاد ههنا لفظ صورة لان الضمير المنصوب المحذوف
اما هو اسم ان واخواتها فهو في المعنى عمدة لانه مسند اليه وصورته صورة
الفضلات لكونه منصوبا قوله ان من يدخل الكنيسة فان من ههنا شرطية
بقرينة الجزم للجزاء فلا يصلح الا للخبرية عن حال كونه اسم ضمير الشان فافهم
قوله هو لكن حذف الالف من الممدود في الكتابة على ما هو القياس
قوله واو لكن قلبت الواو الصوري الف صورتا في الكتابة كما هو القياس
في الخط قوله واذا كان ضمير الاسم ظاهر العبارة ههنا فهو اتم قوله مجرى
الوقف فلذلك جواز اجتماع الساكنين قوله تمرين المتعلم التمرين يفعل
من المرون وهو المراومة على الشي قوله بالذي ملكينا عن المخبر عنه بالذي
او اللام التي في معناها كذا في اللباب وجعلت موضع ظرف مكان

بتقديره وان لم يكن فيهما لفظ المكان حينئذ قوله خبر امتناع احال لا صفة
على ما هو الاسلوب في توجيه التضمين وتقديره قوله ان يعمل الضمير مجهول من
الثلاثي لان اعمال اي ان يجعل الضمير عاملا واختياره على ان يجعل لقصد
المشاكلة قوله في موضع الظرف في محل النصب على انه مفعول ثان ليجعل
قوله لغيرها قال بعض الافاضل اي الذي نحو زيد ضربته فلو قيل في الاخبار
عن الضمير المفعول الذي زيد ضربته نحو لزم خلو المبتدا او الموصول
عن العائد وكل منهما ممتنع وقوله لغيرها مفعول المستحق واللام لتقوية
العمل انتهى فقوله لتقوية العمل فيه نظر قوله موصولة وما مصدرية ولعل
تركها لذكرها في المتن في الحرف فتامل وقد يكون زائدة كما في حيثما
واذا ما وامثالها فتدبر قوله وبناء الموصوفة اي اي الموصوفة فان ايا
الواقعة منادى في نحو يا ايها الرجل انما هي موصوفة قوله لان المعنى على
الاستثناء فيه ان المعنى اذا كان على الاستثناء فمن اين يعرف كونهما بمعنى الماضي
قوله بمعنى الفجرة او الفجور والتردد بين هذين المعنيين للتردد بين
كونه فعال هنا مؤنثا وبين كونه مذكرا قوله في استعمال بني تميم اي في استعمال
اكثر بني تميم انتهى في تقييدهم بالاكثرية ههنا تامل قوله فالاول مثل واما
عند بعضهم هذا الاسم فعل وجعل كونه منونا لازما قوله كل اسم حاصل
فان المركب من الكلمتين شدة امتزاج احد جزئيه مع الاخر صار اسما
واحدا حاصلا من تركيبهما وامتزاجهما لكن في اطلاق الاسم على خمسة عشر
وامثالها نوع تامل فان الاسم دلالة جزئه على جزء معناه وتعيين

النسبة اى النسبة المنفية قوله هذه النسبة اى نسبة الواقعة من عشر
قوله ان لم يكن قبل التركيب احتراز عن سيبويه وعمرويه ونفطويه وامثالها
قوله والكناية واحدة بمعنى كم فى انها كناية عن العدد ككم الاستفهامية والخبرية
قوله ويتعذر تعريفه المراد بالتعريف معناه اللغوى قوله نحو من ابوك
يعنى كما ان من الاستفهامية فى قولك من ابوك مبتداء وان كانت نكرة
وخبره اعنى ابوك معرفة فافهم قوله وهذا مبنى على مذهب سيبويه اذ
يلزم ح التزام كون المبتداء نكرة متضمنة استفهاما مع كون خبره معرفة
ولا يلزم ذلك الا سيبويه بجعل المعرفة فى تلك الصورة مبتداء والاستفهامية
خبره وفى ماعدا تلك الصورة الاخرى فالاستفهامية مبتداء اتفاقا قوله اما
فهذا خبر اى النكرة المتضمنة استفهاما وكان بعدها معرفة تصلح للابتداء
فتدبر قوله وما تقدموا فيها مثل ههنا وفى وما تقدموا لانفسكم الخ قوله
واين واذا ان لم ينجز يعنى ان ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرط
يتاتى فيه الوجهان من الوجوه الاربعة بحرف الجر ان دخل عليه والنصب
على الظرفية ان لم يدخل عليه حرف الجر نحو من اين خرجت يكون مجرورا محلا
لا منصوبا على الظرفية ليس والثانى النصب محلا على الظرفية ليس والاولى
يصلح للخبرية اصلا الا ما بعده متضمن للشرط بخلاف ما كان بمعنى الاستفهام
قوله نحو من اين هذا مثال للجر والجار فافهم قوله محلا مع انتصابه
ويتاتى فى الاستفهام الجار بدخول حرفه نحو من اين زيد فتدبر قوله
على الظرفية باعتبار انه مفعول المقدم قوله الوجوه الاربعة هذا فى الاستفهام

هذا فى الاستفهام واما فى الشرط فلا يجوز الخبرية لان ما بعده فعل البتة
قوله فكان اليق الخ واما الوجه الاول فهو وان كان مبنيا على ذلك
الاعتبار ايضا لكن لا يقتضى عكس الترتيب الموجود لان هذا القول ح
المتعلق بما قبله حيث يتعلق بكم نفسها والقول الآخر متعلق بمميزها
فافهم لكن فى عبارة الشارح نوع تامل قوله لتضمنه معنى ثقلت
اى حلبت عشارى وقد ثقلت حلبها قوله من خدمة الاناسى الاناسى
على الافاعل جمع انسان اصله اناسين ابدلت الياء من النون فادغم
الياء الاولى فيها قوله على تقدير النصب اى نصب عمة على التمييز
على تقدير الجر اى جر عمة على التمييزية قوله ومصححة اى مصحح الابتداء
مبتدا او توصيفه جزء قوله فلا فرق اى فى كون المضاف اليه منويا
فى بحث الظروف لعدم تضمنها معنى الاضافة لكون المضاف اليه غير منوى
قوله لا غير لا هذه لنفى الجنس صرح به الشارح اللب واللباب وتقدير
جاءنى زيد لا غير جاءنى زيد الا الجاء غير زيد صرح السيد فى شرح
اللب ويجوز ان يكون جاءنى زيد لا غير زيد حسب شبهها فى قولك
جاءنى زيد فحسب اى فحسبك بمعنى انته واكتف قوله سهيل طالعا
وطالع اما حال كما هو الظاهر او مفعول ثان لترى وعلى التقدير بين
ان الاسناد مجازى قوله من الدلالة عليه الدلالة ههنا مصدر مبنى
للمفعول قوله وايان قدم الحجاج مثال للسؤال بايان عن الماضى
قوله وقيل حمل على اخته عوض بدل عن اخته مع ما وقوله ان اى ما يكتب

على هذه الصورة ملتبس بعينه اى المراد بالعين ههنا بمعنى الشخص
قوله والخامس ما عرف باللام العهدية سواء كان العهد خارجيا
او ذهنيا **قوله** على صورة لفظ ما تقدم اى ما سبق من الواحد الى السبع
قوله فى تثنية المأة والالف الظ عدم صحة نسخة وعدم قوله والالف
ولا يلزم حصر الحال المذكورة فى الافراد فى التثنية دون الجمع مع انه
ليس كذلك لكنهم كرهوا ان يلى التميز المجموع بالالف والتاء بعدما
تعود المجيء بعد ما هو فى صورة حل هذا المقام هو ان النحاة كرهوا
ان يلى الثلث واخواته التميز الذى جمع بالالف والتاء بعد صيرورة
مجيء التميز المفرد بعد العدد الذى هو فى صورة الاسم المجموع بالواو والنون
عادة لهم مثلا لا يقال عشرون مأت هكذا لا يقال ثلث مائة
فالعامل فى بعد الاول ان يلى وما بعده مصدرية فالعامل فى
بعد الثانى المجيء وما بعده موصوفة او موصولة يرد عليهم انهم كما لا يقولون
عشرون مأت لا يقولون عشرون الاف فينبغى ان لا يقولوا ثلث الآف
مع انهم يقولون كذلك انتهى هذا بط من بط وتمويه من مزخرف جاهل
لا يخفى ذلك على المطلع العاقل الغير الغافل **قوله** ليكون الفضلة هذا
التعليل اوهن من بيت العنكبوت **قوله** لا اصل له اى لا اصالة
ولا فرع **قوله** هذه الامور الثلثة دالة الظ انه مبنى على التغليب
اعتبار الاصل حقيقة اى الاصل الحقيقى او الحكمى **قوله** وبقوله مقصودة
الخ اللهم الا ان يقال ان ذلك بحسب الاستعمال لا الوضع وفيه تأمل

فانه

فانه يصح ان يقال ان تمرة مفرد ثم على ما فسر الشارح فى خروج اسماء الاجناس
بهذا القيد تامل من حيث معناه اى مع انه مفرده اعنى الفرد الواحد
من جنس افراد جمعه **قوله** كما يقال فلان افقه لا يخفى عليك ان هذا
القياس ليس فان مبنى صحة القولين اعنى فلان افقه من الحمار وفلان
اعلم من الجدار انما هو على التحكم بخلاف ما نحن فيه فليفهم **قوله** وان كان
اى اخراج الاسم وفى بعض النسخ الكافية والجامى وان كان آخره وفيه
ما فيه ايضا كما لا يخفى لكن الشرح ح حال عن الجرح **قوله** لا من حيث
لفظه اذ لا وجه لان يكون اللفظ عاقلا **قوله** لان علم التأنيث فان التاء
بمنزلة العلم فى التأنيث على ما مر له ايضا فليتأمل **قوله** والكائنات
فى كون الكائنات من امثلة الذى نحن فيه تأمل فان الظ انه جمع كائنة
ولو سلم انه جمع كائن فلا نم ان كائنا مؤنث سماعى **قوله** بخلاف الفعل
فى هذا الشرط نوع خلل يظهر لمن تامل فى اشتراط عمل اسم الفاعل
والمفعول والتحقيق ههنا على ما وقع فى بعض الرسالة الرسائل
المتعلقة بالوضع المعمولة فيه ان الفعل لما دل على حدث مع نسبة
الى موضوع ما كان ذكر الدال على ذلك الموضوع مما لا بد منه لتحصل تلك
النسبة فى الذهن والفعل انما يدل على الحدث فقط دون ذلك الموضوع
والصفات وان كانت دلالته على حدث ونسبة الى ذات ما ايضا
الا انها دالة على تلك الذات بانفسها كما دلت على الحدث والنسبة
ولذا عرفت بانها اسم دل على ذات مبهمة باعتبار مشابهتها للعامل

من الفعل او اسم الفاعل **قوله** لاسم الفاعل اى الذى بمعنى الماضى **قوله**
بالحقيقة فى بعض كتب النحو وقع الصولة بدل الصفة والمعنى واحد
قوله ادخال اللام عليه آه التى فى صورة ام التعريف المختصة بالاسم
فغير الصولة للصورة **قوله** مصحح لكان مكررا هكذا وهذه العبارة
فى النسخ الواصلة الينا البالغة الى العشرة عددا ولكانت جبر بانه يلزم
ح اما الزيادة والكذب فى المدعى والنقصان فى الدليل لان المكرر
منهما اما ان يعمل فيلزم الكل اولا فيلزم الاول مع ان قصر الجمع على المعنى
فيما بعد عن نوع ابناء عن عدم صحتها فافهم **قوله** ومع التعريف تخفيفا
الظاان يقال واللام بدل التنوين فان اللام فى اسم الفاعل العامل
ليس للتعريف فلا يكون معرفة اذا كان ذا اللام بل المعرفة هو اللام لانه
اسم موصول لكن جرت عادتهم بان يقال لاسم الفاعل والمفعول
الذى وقع صلة اللام معرف باللام حتى لايجوز والحق التنوين به كما فى
المعرف باللام العرفى فتامل **قوله** من حيث وقوع آه قيد الحيثية
للاحتراز عن صيغة اسم الفاعل الذى يطلق على ما وقع عليه الفعل
لكن من حيث يقوم به فعل ما **قوله** على صيغة اسم الفاعل والاكثر
ان المراد بالمفعول فى قوله وكثرة مدلول صيغة اسم المفعول فان له
انواعا جمة فلا جرم يكون دالة ايضا كثيرا فافهم **قوله** وكثرة المفعول
اى صيغة اسم المفعول فان المفاعيل كثيرة **قوله** يبقى على نصبه ولو لم يكن
معرفا باللام وكان فى المحل معمول آخر يقدر رفعل ينصبه كما فى اسم الفاعل

قوله

قوله على معنى الثبوت حال عن ضمير المشتق **قوله** زيد قائم الاب ويعرف
ما عداه كر بالمقايسة **قوله** فاذا قلنا مثلا زيد آه وكذا اذا قلت
زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم فى المثال الاول ان ابيه
مفعول الضارب وقد اضيف اليه او فاعل له تشبيها بالمفعول وقس
عليه حال المثال الثانى **قوله** نصب صفة فاعل **قوله** والتعميم لقصد شمول
آه اى تعميم المصنف باختيار العبارة ويحتمل ان يراد تعميم الشارح
بذكر النوعين فالوجه هو المقدم **قوله** فى نحو احمق من ابن هبنقة ليت
شعرى ان الابن ممن وله وصدوره ههنا من الشارح ام من الكاتب
وقد كان المثل احمق من هبنقة ولا ابن فيه ويرشدك عليه النظر
فى المفصل واللباب وساير كتب النحو وبالجملة ما وجدنا الابن الآههنا
فالظ انه سهو لا ما اشتهر فى الكتب المذكورة فان الابن ههنا مجهول
النسب كما انه مجهول النسب **قوله** لان وضعه يمكن ان يكون علة
لقوله ويستعمل على احداده وان يكون لقوله فلا بد من واحد منها **قوله**
فلا بد فيه اى اسم التفضيل **قوله** اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد
قوله اى اكبر كل شئ فحذف المضاف اليه للتعميم مع الاختصار كما فى قولك
قد كان منك ما يولم اى كل واحد **قوله** اى ما اضيف اشارة الى ان
ذكر من للتغليب والانحو العبارة لفظة ما لما مر فى اسم الفاعل **قوله**
والثانى يقصد زيادة آه وتفصيل ما ذكره المص ان اضافة افعل التفضيل
لا يجب ان يكون تفضيلية بل قد يكون توضيحة فقط فعلى الاول يكون

المفضل عليه مذكورا تحقيقا بسبب الاضافة وعلى الثاني ذكره تقديري
مع من مقدرة وقد التزم الحذف ح للتعميم وبهذا التفصيل يندفع
شبهة استعمال افعل التفضيل مرادا به الزيادة على الغير بدون احد
الاشياء الثلثة المعهودة وهو غير جائز لفقدان ذكر ذلك الغير الذي هو
المفضل عليه مع ان صيغ افعل التفضيل يستدعي ذكره تحقيقا او تقديرا
وهذه الاضافة ليست من الاشياء المذكور على ما يفصح عنه بسبب الاشتراط
باحدها لاشتماله على ما هو الواجب اعني ذكر المفضل عليه لا لذاته حتى تكفي
الاضافة فليتامل فانه حقيق بالقبول حقيقة غير ان اعتباره وقوع
عموم قوله على المضاف اليه الاولى ترك لفظ وحده يعرف من الحاشية
المتقدمة قوله اعلم مما سواه فيه اشارة الى المفضل عليه مقدر بمن قوله
وانما خص المظهر من جنس الفاعل بالبيان دون المضمر منه هكذا
يجب ان يفهم قوله بلا اشتراط فليس فيه كثير اشتباه يوجب البيان
في مثل هذا الكتاب الموجز المقصور على بعض المسائل اعني المهمة قوله
وانما اختص بالفاعل اي انما اختص البيان بالفاعل فالباء داخلة
على المقصور عليه كما هو الشايع واما كما في انما خص المظهر فداخلة
على المقصور المحذوف المقدر بقرينة المقام ولا يلزم عدم المناسبة بين
المعطوفين ح لان ما لهما واحد لان دخولها على المقصور باعتبار تضمين
معنى التميز على ما هو حقيق في موضعه فالشارح الفاضل اشار الى الاستعمالين
بالعطف وجه ترتيب كما لا يخفى على المتامل العارف فافهم قوله

قيل بهذا التعبير يحتمل ان يكون عين التعبير معجمة بالبائين قوله تفضيل الشئ
على نفسه فلا يصلح افعل للعمل في الظاهر كما مر قوله ما رايت كعين اي ما رايت
عينا مثل عين زيد في الكحل احسن فيها الكحل قوله وانما جارت الخ
اي الصورة الاخيرة اي من حيث العمل اي عمل اسم التفضيل في المظهر
قوله ايضا في ذكر لفظ ايضا ههنا تامل فلا بد من التاويل في لفظة
من مقدرة في المثال اي المثال الاخير قوله اقل به اي فيه من ابل
او اي على اختلاف اللغتين بحسب الاظهار والادغام اما اعتراضية
على راي من جوز وقوع الجملة الاعتراضية اخر جملة لا يليها جملة متصلة
بها قوله اي ركبا سائرا وتذكير الصفة مع افراده بالنظر الى افراد موصوفها
صيغة قوله وهو بمعنى المفعول اي افعل التفضيل المفعول بالعبارة
الاولى من العبارات الثلثة السابقة قوله على وجه علم اي وجه به علم
قوله فلما وصلت جواب لما في قوله فلما سلك جواب لما الثانية قوله
وثالثها النسبة الى فاعل ما سواء كانت تلك النسبة نسبة الحدث
الذي هو مدلول الفعل كما في الافعال التامة او نسبة حدث خارج عنه
كما في الافعال الناقصة فان النسبة الماخوذة فيها على وجه العمدية
هي نسبة جزئها الى اسمها على ما سياتي في بابها ولا يبعد ان يراد بالحدث
الذي يعتبر ظرفا للنسبة ما هو مدلول الفعل ويراد بالنسبة ما هو اعم
من كونها عمدة او غيرها فان للافعال الناقصة حدثا داخليا ايضا كالاستمرار
والانتقال والاقتران للاوقات الخاصة ونسبته الى اسمها لكن لا وجه

العمدية بل على وجه القيدية فان اسم كان متصف بالاستمرار من حيث
اتصافه بالخبر واسم صار متصف بالانتقال كذلك واسم اضحى متصف
باقتران وقت الصباح كذلك ايضا وكذا الحال فى البواقى فتامل وجهه
ان الاحداث المذكورة اعنى الاستمرار والانتقال والاقتران منسوبة
الى اتصاف اسمها بخبرها حقيقة اعنى مضمون الجملة الاسمية فانه وقع بمنزلة
الفاعل لتلك الافعال ولذا احتاجت فى كونها كلاما وجملة الى المسند
والمسند اليه دون الافعال التامة فانها انما تحتاج فيه الى مسند اليه فقط
لكن نسبة تلك الاحداث الى اتصافات اسمها باخبارها ولا تكون مقصودة
اصلية بل مقصودة تبعا لتلك الاتصافات بطريق القيدية لها فالعمدة هى
الاتصافات المذكورة فتلخص لك مما ذكرنا ان فى الافعال الناقصة
اعتبر نسبتان احديهما عمدة وهى نسبة اخبارها الى اسمائها والاخرى ليست
كذلك بل تبع لما هى العمدة على جهة القيدية لها وفى الافعال التامة
اعتبرت نسبة واحدة على وجه العمدية وهى نسبة الحدث الداخل الى فاعلها
وهذه النسبة فى الافعال الناقصة تكون غير عمدة فاحفظ هذه فانه تحقيق
شريف فى الفرق بين الافعال التامة والناقصة وتدقيق لطيف فى بيان
معانيها الله الهادى قوله فان الفاء والواو اقول ليت شعرى
ان الشارح الفاضل لاى وجه ترك وجه تقدير ان الناصبة للمضارع
بعد او مع ذكر وجه التقدير بعد اختيها مع انه غير خفى فان او حمل على ما ستعرف
اما بمعنى الى فيكون حرف جر كما سيصرح به نفسه او بمعنى الا الاستثنائية
وعلى

وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون مدخولها اسما اما على الاول فظ
واما على الثانى فلان المستثنى لا يكون الا اسما على ما لا يخفى ثم ان الوجه
الذى ذكر فى الفاء والواو غير ظ ان الواو حين يصير بمعنى مع فيخرج عن كونه
عاطفا كما فى المفعول معه والفاء يصير للسببية ولهذا يغير ما بعدها
بالعدول عن الرفع الى النصب ليكون تنصيصا عليها حيث يغير
اللفظ على تغيير المعنى على ما صرح به الشارح فى بيان كون السببية شرط
تقدير ان بعد الفاء فهذا هو سبب التقدير المذكور والعجب عن الشارح
كيف غفل ههنا عن هذا التوجيه مع ذكره بعد ورقتين واما التوجيه
الظ فى الواو فانها حين يكون بمعنى مع ومع لا تضاف الا الى الاسم فاهى
بمعناها ينبغى اى لا تدخل الا على ما صلح دخولها عليه فتدبر قوله من جهة
المعنى لا اللفظ قوله الا بهذا اللائمى احضر هو مضارع متكلم من حضر يحضر
من باب دخل قوله ولا يبعد لو جعل جواب لو محذوفا لذاك دالة
قوله وهى تدخل على جميع انواع المضارع اى لا النهى حروف لام الامر
اذ هى مختصة بالغيبة فى المعلوم قوله لعدم تاثير اداة الشرط فيه
فان لن انما وضع للاستقبال وكذا استعماله فيه فقط فلا يكون لحرف الشرط
تاثير فى معنى مدخوله لا من جهة التغيير كما فى الماضى ولا من جهة التعيين
كما فى المضارع المثبت والمنفى بلا فان لا وان وضع للاستقبال الا انه
يتجرد لمطلق النفى نحو ازيد ان لا يخرج على ما ذكر فى شرح اللباب فيقع
فى معنى مدخوله تغيير من جهة تعيينه للاستقبال قوله وهو فى اصطلاح النحويين

الظاهر ان هذا رد لما وقع في بعض الشروح من التوجيه لمذكر المثال
بان يمنع اشتهار الامر بمعنى المصدر رح عند النحويين بل استعماله بهذا المعنى
مع ان اشتهار عند النحويين مبنى على التوجيه المذكور فتأمل قوله بالامر
بالصيغة في العبارة مسامحة ويمكن حمل الكلام على حذف المضاف اى بالامر
بمعنى الصيغة المخصوصة قوله وفي الصورة حكم المجزوم اى حكم آخر الامر
في الصورة حكم المجزوم قوله لانه لما شابه اى الامر قوله ما فيه اللام اى لا
لام الامر قوله معنى اعطني هو طلب الفعل عن الفاعل قوله من المزيد فيه
في تقييد الرباعي ههنا بكونه من المزيد فيه تأمل لا يخفى على المتأمل قوله
لالتباس المضارع لا يذهب عليك ان في هذه المحل اى في شرح قول
المص مضمومة ان كان بعده ضمة ضبطا لا يصدر عن العامل لا يليق
اسناده الى الشارح الفاضل الى قلم الناسخ الجاهل وان كانت النسخة
الواصلة الينا البالغة الى العشرة مقدار متفقة في ذلك الخبط الجلي يرشدك
الى قلنا فاد تحرير المراد ايضا فان حقه ان يقول ح فانه اذا قيل في اقتل اقتل
بفتح التاء التبس بمجهول المتكلم الماضي الرباعي وبمعلوم اذا قيل بكسر التاء
في اقتل فان الوجه الصواب في كون الهمزة مضمومة ح فرارهم عن الصعود
من الكسر التي هي الاصل في همزات الوصل الى الضمة فان الساكن ليس
بحاجز عنه باتباع حركة الهمزة حركة العين مع ان فتح الهمزة التباس قوله
المتكلم المجهول اى الماضي من باب الافعال قوله وبالماضي المعلوم اى بالواحد
المتكلم المعلوم من الافعال قوله فانه لو صح التعليل المذكور في كسرة الهمزة

مع كونها

مع كونها همزة وصل مما لا حاجة اليه اذ النكتة انما تطلب في الجزئي على خلاف
الظ وكسرها مطلقا مقتضى الظ والاصل كما بين في موضعه قوله في المتكلم الواحد
فانه لما لم يجئ المتكلم الواحد على صورة امر المخاطب المعلوم واسلوبه
لم يعتبروا ، اذ فيه اى في امر المخاطب في حذف الهمزة بخلاف الغائب
معلوما او مجهولا فافهم ولا تغفل قوله بيانية بل هي من قبيل اضافة
شجر الاراك فكان الشارح غفل في بحث الاضافة من ان الاضافة البيانية
انما تكون فيما اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه
قوله وتبعية ذكر المعتل العين ههنا ضبط لا يصدر عمن اتصف بالفضل
فهو من الناسخ المتصف بالجهل فان الامر بعكس ما ذكر مع ان الحوالة
في ضمن كما ذكر تنبئ عن كذب صريح ظ لمن تتبع ما سبق ولعل هذا الشرح
وقع من الشارح في صدد شرح قول المص في آخر البحث ومعتل العين
تنقلب الف لكن لما يدل موضوعه غير تحريره اصلا فالمناسبة بهذا المقام
وهل يصلح العطار ما افسد الدهر قوله على غرائك انا الظاهر الى ان الف
الاشباع الفتحة من انا قوله من غير ذكر المعطى اما نسيا او تقديريا قوله
وقد يحذف ان اى حذفا نسيا او تقديريا قوله فلا تقول علمت فيه بحث
اذ لا يلزم من عدم افادة بعض المواد فائدة عدم الافادة في جميع المواد
كيف وقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
من امثلة حذف المفعولين معا نسيا منسيا عند اهل المعاني يدلك
عليه تتبع كتبهم بل كفاك النظر في اوايل احوال متعلقات الفعل

من التلخيص فالتحقيق ان المفعولين من هذين البابين قد يحذفان
معا اما بطريق تنزيل المتعدى منزلة اللازم نحو فلان يعطي اى يفعل الاعطاء
وقوله تعالى قل هل يستوى الاية وبطريق التقدير **قوله** درية حال من
المفعول اراد لا مفعول ثان اذ الرؤية البصرية لا يتعلق بالوصف
ولو كان درية مفعولا ثانيا يلزم ذلك اذ المفعول به ح في الحقيقة
مضمون المفعولين فافهم **قوله** اعم خبر اقيل الظ انه حال لا مفعول ثان
لان الرؤية البصرية وان كانت في المقام لا تتعلق بالوصف اعنى
مضمون المفعولين المفروضين **قوله** وعلمت بمعنى عرفت في الاعراب
الفرق بين العلم والمعرفة ان المعرفة تتعلق بالذات المجردة والعلم يتعلق
بالذات والصفة وفي شرح الرضى لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا
من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت زيدا قائما وعرفت زيدا قائما واحدا
الا ان عرفت لا ينصب جزئى الجملة كما ينصبها علمت وذلك ليس لفرق
معنوى بل هو حوالة الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
بحكم لفظى دون الآخر انتهى وبما نقل عن الرضى علم وجه عدم نصب
اعتقد جزئى الجملة مع انه من افعال القلوب بمعنى علم فتدبر ولهذا كانت
الناصبة للجزئين من الافعال القلوب محصورة في السبعة **قوله** اى العمدة
فيما الخ في هذا التفسير اشارة الى شاملية التعريف وجامعيته **قوله**
اى استغنيت الخ فيه لف ونشر على الترتيب **قوله** ولا شك ان الخ هذا بيان
كون التعريف مانعا على التفسير المذكور للتقرير **قوله** فكل من الصفة والتقرير

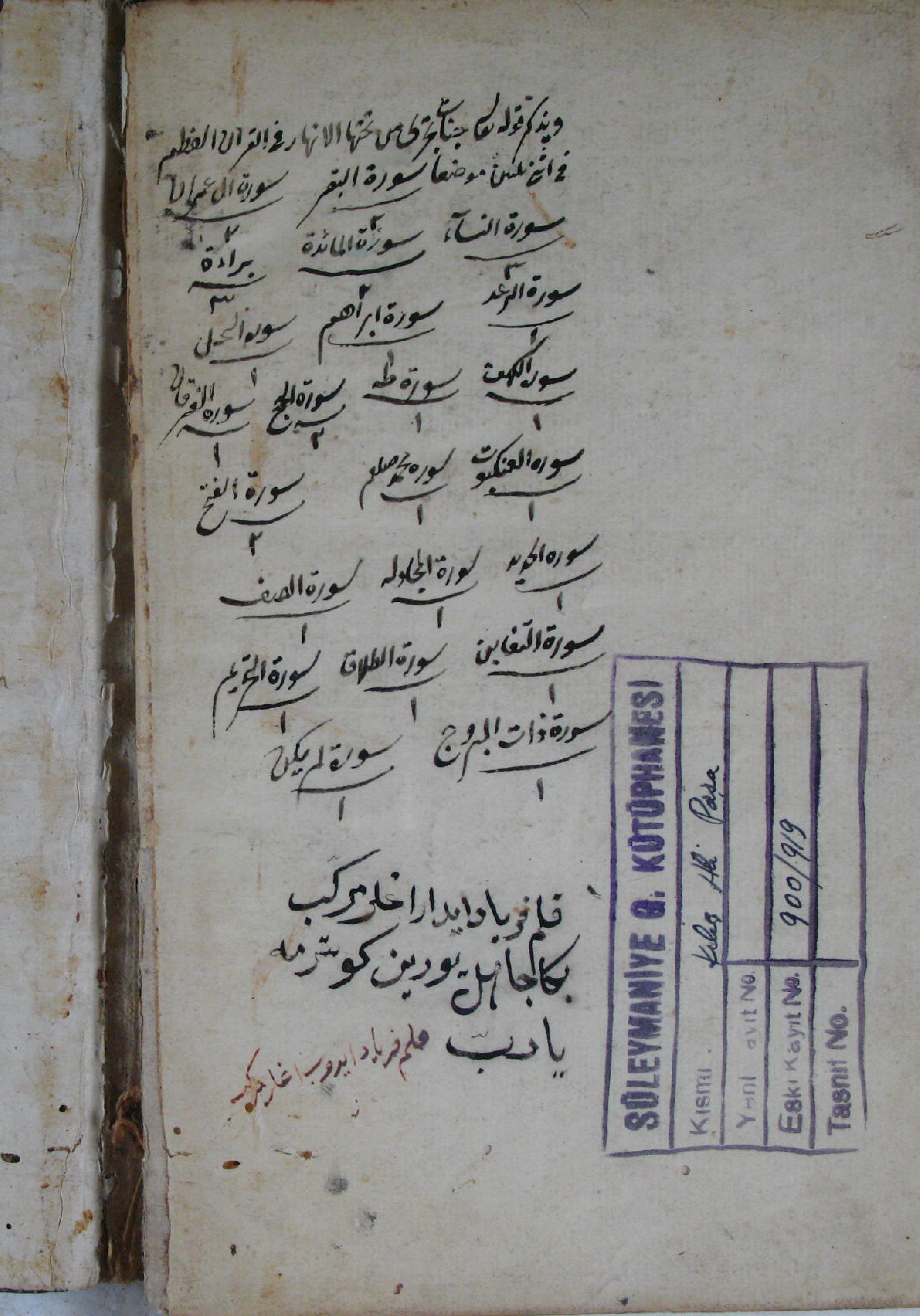
وجه التوزيع ان التقرير المذكور اعنى النسبة بين الصفة لما كان عمدة
صار ما تحصل به تلك النسبة اعنى الطرفين عمدة فيما وقع فيه
فصار الفاعل عمدة في الكلام لانه واقع فيه دون مدلول الفعل لانه
ليس من مدلولاته والحدث اعنى الصفة المذكورة عمدة في مدلولاته
وهذا بخلاف الافعال الناصبة وان اردت جلية الحال فعليك
في الانتقال الى اول بحث الفعل فان فيه حاشية متعلقة بهذا المقام فارجع
يحصل المرام **قوله** فلا شك جواب لو في قوله ولو جعل شهد له ما ذكر
سابقا من قوله وانما جعلناه الخ **قوله** ناقصة خبرها حال متداخلة يعنى
من ضمير ناقصة **قوله** وهو كون الغنى اى كون الغنى منتقلا اليه اثر انتقال زيد
الى الغنى اعنى كونه منتقلا بكسر القاف فافهم **قوله** كائنة حال عن ضمير ناقصة
قوله دائما لعل الدوام انما اعتبر بالنسبة الى وجود الاسم الذى اسند اليه الخبر
والا ففى المثال الذى اورده الشارح دلالة عقلية قاطعة عدم سابق
وانقطاع لاحق اذ ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له بخلاف ما اذا اعتبر
من وقت وجود الاسم فانه ليس فيه دلالة عقلية قاطعة على ذلك نعم فيه
دلالة عادية ح لكنها لا تفيد القطع فعلم مما ذكر ان المراد بالدلالة على ما يدل عليه
مثاله المقطع الدلالة من خارج عقلية او لفظية كما هو اللائق بالمقام على ما لا يخفى
على المتأمل من ذوى الافهام وبالجملة المراد بالدوام اى دوام الثبوت
كون الثبوت ووجوده في جميع اوقات وجود الاسم والمراد بانقطاعه ضميمة
بان العدم اللاحق مع وجود الاسم والمراد بانتقاله وجود العدم السابق

مع وجود الاسم وهذا هو معنى صار هكذا يجب ان يفهم المقام **قوله**
ما هو قسم منه يعنى مقتسمة اذ هذا انما يكون اذا عطف على ناقصة **قوله**
كان الناس اسم كان ضمير الشان و والناس مبتداء وصنفان خبره والجملة
خبر كان **قوله** بالذى الباء للسببية **قوله** كانت الكائنة يصح الاستشهاد
بكل من كانت **قوله** من نعمى نعم اسم جنس بمعنى النعمة ومن نعمى بيان ما لك
اى حالك وشانك وجمع نحو سعمى وابوشا باعتبار ان الياء
مميز بنعمى **قوله** ومادام ان اعلم ان مادام قد يكون تامة بمعنى بقى كقوله تعالى
مادامت السموات او بمعنى سكن ايضا كقوله عم ولا يبولن احدكم
فى الماء الدائم اى الساكن فيما هو عامل فعل وهو امر جائز لقوة الفعل
فى العمل **قوله** نحو كم كان كم خبر كان يجب تقديمه عليه لكونه للاستفهام **قوله**
صديقى خبر كان يجب تاخيره عن اسمه الذى هو عدوى لدفع الالتباس
ركنا كان او غيره من ذلك الكلام اعنى المحكوم عليه وبه وهذا مخالف
لما حققه الشريف الفاضل فى بعض مصنفاته من حاشية المطول و
الرسالة الحرفية من ان الحرف لا يكون محكوما عليه ولا به لا وحده ولا مع غيره
وان كان موافقا لما قال فى حاشية الصغرى فى تقسيم اللفظ الى الاسم
والكلمة والاداة فعليك بالتامل الصادق **قوله** فان معنى الافضاء
الوصول وهو لازم دون الوصل الى ما يليه اى يلى كل واحد من تلك
الحروف والحرف مذكر فافهم **قوله** يعبر بها عنها بل الاسم الذى يعبر به عنها
انما هو عام لغيرها كحرف الجر وحرف الاضافة **قوله** للشوق او الميل

فان

فان المتعلق المقدر ههنا اما من الشوق او الميل او نحوهما فيكون هو المنتهى
الى المخاطب **قوله** مقابلة لمن يفهم من ههنا ان الاولى
تعميم معنى من اعنى الابتداء لغير الزمان
كما عمم الانتهاء الذى
هو معنى
تم





ويذكر قوله تعالى جنات تجري من تحتها الانهار في القرآن العظيم
في اثنين وثلثين موضعا

سورة البقرة ٢
سورة آل عمران ٢
سورة النساء ٣
سورة المائدة ٢
براءة ٣
سورة الرعد ١
سورة ابراهيم ١
سورة النحل ١
سورة الكهف ١
سورة طه ١
سورة الحج ٢
سورة الفرقان ١
سورة العنكبوت ١
سورة محمد صلعم ١
سورة الفتح ٢
سورة الحديد ١
سورة المجادلة ١
سورة الصف ١
سورة التغابن ١
سورة الطلاق ١
سورة التحريم ١
سورة ذات البروج ١
سورة لم يكن ١

قلم فرياد ايدر اغلر مركب
بكا جاهل يودين كوسترمه
يا رب

قلم فرياد ايدر وباغلر مركب